عين المدينة

مجلة نصف شهرية مستقلة / العدد 125 / 16 تشرين الأول 2018

ريف دمشق - عدسة فادي الشامي
خاص عين المدينة

Ayn-almadina.com
facebook.com/3aynAlmadina

الافتتاحية

حصار الركبان.. هيستيريا الأبدية في تيه «سوريا الأسد»

شهدت سوريا، خلال السنوات السبع الماضية، حصارات تفوق المتصوَّر في بلد بمساحتها، وبالكاد يجد المرء محافظة، لم يتعرض جزء منها لحصار وتجويع مديد؛ يتجاوز حتى منطق جرائم الحرب واعتياداتها.

غير أنّ حصار مخيم الركبان على الحدود السورية الأردنية، يتفرد بأنّه حصار خارج حدود الحياة، وحصار في العدم ذاته، حيث لا اعتياد ممكناً بين المحاصرين وبيئتهم، ولا موارد يمكن التقتير فيها إلى حدود الرمق، ففي مخيم الركبان حيث لا يوجد هذا الرمق؛ يموت ببطء نحو سبعين ألف مدني، في تيه قاحل وقاسٍ ومنسي، وتتنازع حدود الجغرافيا السورية الموصدة على القتل والإبادة، مع هوس النظام وحلفائه ورعاته، في الإمعان بتشكيل صورة البؤس القاتل.

وبينما يهرع بشار الأسد، ومن ورائه الإيرانيون والروس وحشد المليشيات الإرهابية التي باتت كل وجوده العسكري، إلى توطيد ما يسوقه كـ"انتصار"، عبر بوابات "قانونية" وتنفيذية وعسكرية، فإن حصار الركبان يبقى جسراً بين الوحشية العارية التي لم تتوقف يوماً، وبين تأسيس الحصار المركّب اجتماعياً وسياسياً وسلطوياً للسوريين؛ كحامل لاستئناف هيستيريا الحكم الأبدي عند الأسد وشبيحته.

يموت مدنيون سوريون غالبيتهم من الأطفال والنساء جوعاً وعطشاً في قحط البادية، ويُجلد الباقون بترفٍ أجوف لقوننة دينهم بمرسوم يدعى "تنظيم الأوقاف"، لا يرمي سوى إلى التعفيش الرسمي، وإلى تجريم حق الناس في التديّن.

تدبّ جريمة الإبادة في الركبان على أجساد المحاصرين، واحداً تلو آخر، كما تفعل هوائم الصحراء، بينما ينشغل النظام في اجتراح مراسيم حاكمة لمن يعيشون تحت سطوته، متجاهلاً غرق المجتمعات المحلية في أتون دائرة عنف قاتل، وانتشار للجرائم، في بيئة انفلات أمني وغياب للقانون، حيث استقالت الدولة من مهمة تأمين المواطنين؛ تاركة لمليشيات إيران أن تبني معازل تحت ستار احتفاء زائف بعودة "الأمن والأمان".

"حصار الركبان اشتقاق لعقل "السفاح الآمن"، الذي كرّسه حافظ الأسد عبر ديناصورات القمع الوحشي، مثل علي دوبا، الذي مازال نموذجاً يحاول بشار الأسد استخدام إرثه في الانتقام من السوريين، عبر تعميم سقوط القانون، وتسميم حياتهم بالموت، وفقاً لمقتضيات مزاجه الذي لا يكنّ أيّ اعتبار للحياة خارج زنازينه.. وما الركبان إلّا زنزانة هائلة في الصحراء للمحكومين بالإعدام دون محاكمة.

3 من مخيم هجين.. إلى الشعب الأمريكي في ذكرى 11 سبتمبر

5 جرائم القتل في مدينة دير الزور

9-8 حزب «الاتحاد السرياني» الأداة الطيعة بيد (pyd)

10 غابة اسمها الساحل السوري

11 عائدات إلى حي القصور والخالدية في حمص يتحدثن عنهما

15-14 يوماً ما في داريا

17-16 قانون الأوقاف... 49 بشار الأسد

19 علي دوبا وشقيقه وأولاده

من مخيم هجين.. إلى الشعب الأمريكي في ذكرى ١١ سبتمبر

نشوان الصالح

في (11 سبتمبر) أيلول الماضي، أعلنت "قوات سوريا الديمقراطية" (قسد) بدء المرحلة الأخيرة من معركتها ضد تنظيم "داعش"، وفق ما سمتها "معركة دحر الإرهاب"، للقضاء نهائياً على التنظيم في البقعة الأخيرة المتبقية له بين مدينة هجين وقرية الباغوز، في شريط يحاذي الضفة اليسرى لنهر الفرات، ويمتد على طول (30) كم تقريباً، وعرض (8-9) كم شرق دير الزور.

ومع تطور مجريات المعارك، استطاعت قسد السيطرة على قرية الباغوز، وأطراف بلدة السوسة ومدينة هجين، الأمر الذي جعل العشرات من العوائل تهرب باتجاه البادية الواقعة تحت سيطرة قسد. وبعد عشرة أيام من انطلاق المعارك، أنشأ "مجلس دير الزور المدني" -التابع لمجلس سوريا الديموقراطي- مخيماً بجوار قاعدة صغيرة للقوات الأميركية، تحت مسمى "مخيم هجين"، على بعد خمسة كيلومترات شرق مدينة هجين، لإيواء العوائل الهاربة من المعارك، والتي تجاوز عددها ال(300) عائلة.

في العاشر من تشرين الأول الجاري، شن تنظيم داعش هجوماً واسعاً، مستغلاً عاصفة غبارية ضربت المنطقة، مستهدفاً من جهة نقاط قسد في بادية هجين؛ ولشدة الاشتباكات في ظل غياب التغطية الجوية، تراجعت مجموعات قسد المنتشرة في تلك النقاط إلى القاعدة الأمريكية المتاخمة لمخيم هجين، فتابع التنظيم التقدم باتجاه القاعدة، وبعد معارك ضارية تدخل طيران التحالف الذي استهدف عدة سيارات للتنظيم، مما اضطر الأخير للتراجع إلى هجين- ومن جهة أخرى سيطر التنظيم على بادية الشعفة، ودارت اشتباكات عنيفة في السوسة مع ميليشيات قسد التي هربت باتجاه الباغوز.

في اليوم التالي، ومع استمرار العاصفة الغبارية، استطاع تنظيم داعش السيطرة على المخيم، بعد استهدافه بعدة سيارات مفخخة، فأسر العديد من عناصر قسد، واقتاد العائلات المتبقية في المخيم إلى منطقة سيطرته، البالغ عددها (120) عائلة في أقل تقدير، جلّهم من النساء والأطفال والشيوخ. بالتزامن مع ذلك، تقدم التنظيم في بادية الشعفة، وقطع الطريق على مجموعات قسد المنتشرة في الباغوز، وتابع ليحاصر حقل التنك النفطي؛ وفي محور آخر أسر التنظيم عناصر من قسد في كمين قرب حقل العمر.

في اليوم الثالث، وصلت تعزيزات كبيرة لقسد استطاعت بغطاء جوي استعادة أغلب المناطق التي خسرتها، بما فيها المخيم، وفكت الحصار عن الباغوز وحقل التنك، بعد أن خسرت أكثر من ثلاثين عنصراً، ومثلهم من المفقودين، إضافة إلى عشرين أسيراً عرضهم التنظيم في بلدة السوسة.

بمراجعة ما جرى، نجد سلسلة من التخلي تبدأ بطيران التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة لمحاربة "الإرهاب"، إذ تخلى الطيران عن إسناد مجموعات قسد القابعة تحت نيران تنظيم داعش في اليوم الأول للمعارك، لكنه حضر عندما اقترب التنظيم من القاعدة الأميركية. ويغيب الطيران نهائياً في اليوم الثاني، بالتزامن مع غياب القوات الأجنبية المتواجدة في ذات القاعدة، حيث أن القتلى والأسرى فقط من قسد، بل من المكون العربي داخل قسد، وهذا تخلي آخر من قبل المكون الكردي لقسد، وفي آخر السلسلة يأتي المدنيون في مخيم هجين، والذين تخلى الجميع عنهم.

تُرى ما الغرض من إنشاء المخيم على مسافة خمسة كيلومترات من منطقة سيطرة داعش! وتعريض المدنيين لخطر العمليات العسكرية المتعلقة بأي هجوم محتمل للتنظيم، أو قذائف مدفعيته؛ مع العلم بأن هذا المخيم ليس وحيداً، فللباحث أن يجد مخيمات أخرى قريبة أيضاً من قرية هجين، كمخيم "البعير" الذي يبعد ثلاثة كيلومترات فقط عنها، ويحوي أكثر من (100) عائلة، ومخيم غرانيج الذي يبعد عن سابقه (2) كم غرباً ويضم أكثر من (150) عائلة. ومن يتحمل مسؤولية مصير مئات المدنيين الذين اقتادهم التنظيم من مخيم هجين؟ وإذا كانت الروايات المحلية (بأن التنظيم أطلق سراحهم في مناطق سيطرته) صحيحة، فما مصيرهم رفقة المدنيين المتبقين هناك، وطيران التحالف يقصف المنطقة بمختلف أنواع القنابل والصواريخ التي لا تميز بين مدني ومقاتل!.

لم يكن تاريخ إعلان "معركة دحر الإرهاب" مصادفةً، فالمعارك بدأت في العاشر من أيلول/ سبتمبر، لكن الإعلان عنها جاء في (11 سبتمبر)، ذكرى هجوم "تنظيم القاعدة" على برجي التجارة العالمية. والولايات المتحدة التي فقدت الكثير من المدنيين حينها، تغامر بالمدنيين السوريين اليوم؛ تقصفهم دون وازع في حربها على "الإرهاب"، وتتركهم لقمةً سائغةً للإرهاب حين تهمّ بالانسحاب.

خاص من أرشيف عين المدينة

بوصفها مهنة رئيسية لمعظم السكان في الجزء الخاضع لسيطرة "قسد" بمحافظة دير الزور، تعدّ الزراعة عاملاً رئيسياً في تحقيق الاستقرار بجانبه الاقتصادي على الأقل. لكن ما حدث وخلال الموسمين الزراعيين الأخيرين، هو إهمال شبه كامل من الدول المهتمة بهذه المنطقة ومن المنظمات الدولية غير الحكومية ومن (مجلس دير الزور المدني) التابع ل"الإدارة الذاتية" لهذه المسألة شديدة الأهمية.

الاقتصاد الريفي في دير الزور في ظل سيطرة «قسد»

محمود الراغب

لا توجد إحصائيات دقيقة عن أعداد السكان من أهالي ونازحين في الجزء الخاضع لسيطرة "قسد" في محافظة ديرالزور، غير أن التقديرات أو المسوحات الجزئية لبعض المنظمات تكشف عن (10) آلاف أسرة نازحة في الريف الغربي، وعن مثلها تقريباً في الريف الشرقي، فيما يقدّر عدد الأسر النازحة في حوض نهر الخابور بنحو (5–6) آلاف أسرة، وآلاف غيرهم يصعب تقدير أعدادهم في تجمعات عشوائية متفرقة ومتغيرة على الدوام في بادية الجزيرة الواسعة. وعلى هذا سيزيد العدد الكلي التقريبي للنازحين المنتشرين ضمن الحدود الإدارية لمحافظة دير الزور في الجزء الخاضع ل"قسد" على (100) ألف نسمة، فيما تذهب التقديرات لأعداد السكان من أهالي الريف الغربي والشرقي والشمالي، إلى حدود (350–400) ألف نسمة، فيكون العدد الإجمالي التقريبي للسكان بفئتيهم -أهالي ونازحين- أكثر من نصف مليون نسمة، بأقل التقديرات.

ثمة فرق واحد رئيسي بين ظروف الأهالي من سكان القرى والبلدات الذين يقيمون في بيوتهم وظروف النازحين، وهو أن الفئة الأولى تتمتع باستقرار نسبي، وبشبكة تكاتف وحماية أهلية بمن يحيط بها من أقارب وجيران، وفي غير هذا لا تبرز فروق هامة بينهما؛ حيث تمر الزراعة، وهي المهنة الرئيسية لغالبية السكان -من الأهالي-، بحالة انهيار كامل، نتيجة لتوقف مشاريع ري حيوية خاصة في الريف الشرقي، لا سيما مشروع جر مياه نهر الفرات إلى الخابور، ومشروع الري الممتد بين قرية الزر وبلدة الطيانة. يعني ذلك حرمان أكثر من (50) ألف هكتار أرض صالحة للزراعة من مياه الري، ويجعل أكثر من (50) ألف فلاح تقريباً عاطلين على العمل، وبفرض متوسط مساحة الاستثمار للفلاح الواحد هي (10 دونم = 1 هكتار). وحين تتوافر مياه الري، تبرز العوائق الأخرى مثل ارتفاع أسعار الوقود والبذار والسماد والأدوية الزراعية، ما يهوي بالإنتاج إلى مستويات دنيا، كما حصل في موسم القطن الأخير، وقبله موسم الحبوب.

لا يقتصر انهيار الاقتصاد الريفي على جانبه الزراعي فقط، حيث يعاني الجانب الآخر، وهو تربية المواشي، من انهيار مماثل، نتيجة للجفاف في موسم الأمطار الأخير من جهة، وارتفاع أسعار الأعلاف وضمانات الأرض الزراعية من جهة أخرى، لينخفض سعر رأس الغنم أحياناً إلى (10) آلاف ليرة (20 دولاراً تقريباً) في بعض المزادات، ما يجعل تربية الأغنام مهنة خاسرة، وكذلك الحال في تربية الأبقار التي يعاني مربوها، وإن بدرجة أقل، من مشكلات مشابهة.

انهيار الزراعة وانهيار الثروة الحيوانية، تسببا بشلل شبه كامل في دورة الإنتاج بهذه المناطق، الأمر الذي حرم اقتصادها من موارد ذاتية هامة، كانت لو تحصّلت ستخرج مئات الآلاف من دائرة العوز والحاجة، وستمتد فوائدها إلى النازحين كذلك، بتشغيلهم كعمال زراعيين (للفلاحين منهم) وتشغيل الحرفيين وأصحاب المهن الحرة الأخرى.

لم تبدِ المنظمات الدولية غير الحكومية، الممولة من الدول الغربية، أي اهتمام مفترض بالمسألة الزراعية أو بتربية الماشية، ولا أبدى (مجلس دير الزور المدني) التابع ل"الإدارة الذاتية" الاستجابة المطلوبة، بل شكّل في حالات عدة أحد العوائق أمام محاولات متفرقة لإطلاق مشاريع زراعية في قرى وبلدات عدة، نتيجة لتحكمه -الظاهر- بعملية تأسيس المنظمات المحلية، ثم بمجريات عملها بعد التأسيس. وحتى الآن، وبعد مرور عام إلى عدة أشهر على وقوع الشريط الممتد على مسافة (150) كم بمحاذاة الضفة اليسرى لنهر الفرات، بين بلدة جزرة الميلاج في الريف الغربي وبلدة غرانيج في الريف الشرقي مايزال عدد المشاريع الزراعية المنفذة قليل جداً، وبنسبة منتفعين هامشية قياساً بعدد السكان.

جرائم القتل في مدينة دير الزور

عناصر من ميليشيا الدفاع الوطني - متداول

علي أحمد

في يوم (20) من شهر أيلول الماضي، وبعد اختفائه عدة أيام، عُثر على جثة الشاب محمد فوزي المحمد على سطح بناية مهجورة في حي الجبيلة بمدينة دير الزور، مغطاة بلحاف صوف وعليها آثار طعن بخنجر، وعلامات خنق بسلك معدني على الرقبة.

سرعان ما اكتُشف القاتل، وهو العنصر في ميليشيا "الدفاع الوطني" التابعة لقوات النظام، حسين علي واصل، الصديق المقرب لمحمد. واعترف باستدراجه بحثه على تفقد بيت يملكه في بناية بحي الجبيلة، ثم قتله طعناً بخنجر، ثم خنقه بسلك معدني للتأكد من موته بصورة قطعية، وقبل أن يسلب ما بحوزته، نقوداً وهاتفاً محمولاً.

جريمة أخرى مروعة وقعت يوم (29) من الشهر ذاته، وكان القاتل فيها أيضاً عنصراً في ميليشيا "الدفاع الوطني" يعرف باسم عماد الحلبي. في ذلك اليوم، تعالى صوت عماد، الواقع حينها تحت تأثير المخدرات، وزوجته؛ ثم سُمع صوت طلقتي رصاص، كانت الأولى في عنق الزوجة التي استطاعت الهرب والنزول إلى الشارع قبل أن تفارق الحياة، والثانية أطلقها العنصر في رأسه منتحراً، وتضاربت الروايات حول الدوافع -إن وُجدت- لهذا الفعل.

كل شهر تقريباً تقع جريمة قتل أو جريمتان، يكون القاتل في معظمها عنصراً في واحدة من الميليشيات. فقبل جريمتي أيلول، وقعت سلسلة جرائم مشابهة، بعضها بدافع السرقة والسلب، وبعضها بدافع التخلص من زوج العشيقة، والبعض الآخر بدافع الانتقام، أو المنافسة على غنائم ومكاسب مالية.

قبل الثورة، كانت جرائم القتل عن سبق الإصرار والترصد نادرة الوقوع، فخلال عقد كامل قد تقع جريمة واحدة أو جريمتان، تكون حديث الناس أسابيع عدة؛ وأما اليوم فصار القتل بدوافع جرمية حدثاً معتاداً ربما لا يسمع بحوادثه كثير من سكان مدينة دير الزور.

يعدّ ارتفاع معدل هذه الجرائم إلى هذا الحد، مؤشراً خطيراً على أزمة تتعدى الجانب الأمني والسياسي والاقتصادي، إلى ما هو اجتماعي وأخلاقي، من حيث دلالته على انهيار في منظومة القيم السائدة، خاصة في الوسط الذي يضمّ عناصر الميليشيات، والعاملين مع أجهزة مخابرات النظام وتشكيلات جيشه.

يقول (م)، وهو طالب أوقف دراسته الجامعية، وتنقل بين مهن حرة عدة مكنته من الاطلاع -وفق تعبيره- على "حقائق تشيب لها الرؤوس"، إن ما يحدث اليوم من جرائم قتل هو نتيجة طبيعية لما حدث في السنوات السابقة، فالأحوال والأنفس والمحرمات والروادع قد تغيرت، وانقلبت رأساً على عقب، فمن كان يحمل البندقية في صفوف الميليشيات واعتاد على القتل والنهب والسرقة، لن يجد أي رادع ذاتي في استئناف سلوكه الإجرامي، الموجّه سابقاً في سياق عسكري أمني عام، ضدّ معارضي النظام- في سياق فردي آخر لا مجال لوضعه تحت عنوان عام، حتى لو كان زائفاً.

ويسرد أمثلة ومشاهدات من يوميات الحياة في المدينة، عن تفكك المجتمع وانهيار الروابط الأسرية، "أعرف أب صار يخاف من ابنه لأنه عنصر بالدفاع الوطني، وأعرف أب ثاني عنده بنات اثنين مراهقات، وفلتانات مو قدران يقلهم وين قعد تروحون أو من وين تجون". فما كان مستبعداً من ذهن أشدّ الشبان تحللاً قبل الثورة، صار مقبولاً واعتيادياً لدى شبان كثيرين، وعلى الأقل لدى فئة من حملوا السلاح وقاتلوا إلى جانب قوات النظام. هؤلاء، وإن كان معظمهم بالأصل قادم من خلفيات إجرامية، كلصوص ومروجي مخدرات ومخبرين صغار، إلا أنهم لم يكونوا يتجرؤون على جرائم القتل، إلا فيما ندر، إلى هذه الحدود التي نراها اليوم، حسب ما يقول (م).

تقول تقديرات تبدو قريبة من الواقع، إن عدد المنتسبين إلى الميليشيات التابعة لقوات النظام، أو أجهزته الأمنية في مدينة دير الزور، يتراوح بين (2000) إلى (2500) عنصر؛ وتقول التقديرات كذلك، إن عدد السكان في المدينة يزيد على (250) ألف نسمة. وفي أحسن الاحتمالات، وباستثناء أعداد من قاتلوا سابقاً في صفوف هذه الميليشيات، نجد أن واحداً تقريباً من بين مئة شخص في المدينة، لديه استعداد لفعل القتل، طالما كان يفعل ذلك خلال السنوات السابقة.

«مجموعة الأصدقاء» ذراع جديد للحرس الثوري في دير الزور

علي خطاب

في مدينة دير الزور وقريباً من مدخل الطريق القادم من دمشق، يقع حي "فيلات البلدية"، وفيه تتوزع مكاتب عدة ميليشيات أسسها الحرس الثوري الإيراني؛ آخرها كان ميليشيا تتخذ منذ ظهورها في شهر نيسان الماضي وحتى الآن اسم "مجموعة الأصدقاء"

منذ مطلع العام الجاري، كثفت إيران أنشطتها العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المحافظة، كان أشهرها افتتاح المركز الثقافي الإيراني، وإقامة احتفالات لمناسبات دينية يجلّها معتنقو المذهب الشيعي. لاقت هذه الأنشطة استجابات متفاوتة من السكان، غير أن نشاط آخر يتمثل بتأسيس "مجموعة الأصدقاء" يلاقي استجابة أوسع، حيث يعد الانتساب إليها وسيلة مضمونة للإفلات من الخدمة الإجبارية وخدمة الاحتياط في قوات النظام، ويعد وظيفة تنقذ المنتسب من حالة البطالة والعوز في ظروف اقتصادية ومعيشية متردية.

ليس من السهل تحديد الهدف الذي دفع الحرس الثوري الإيراني لتشكيل "مجموعة الأصدقاء"، إلى جانب ميليشيات أخرى تابعة له، لكن علاقة عناصر الميليشيا المباشرة بـ"حجاج الحرس" تدفع للاعتقاد أن الأخيرين يحاولون جعلها القوة التنفيذية المباشرة التي يضبطون من خلالها باقي الميليشيات و"المجموعات المحلية ومراكز التجنيد" التابعة للحرس (إمام رضا، الباقر، البشير، مركز المربعية وأبو العباس، أبو كمال). خاصة أن قادة الحرس الثوري في دير الزور بدأوا بإلزام عناصر الميليشيات بدورات "ثقافية" كل يوم سبت، منذ نهاية شهر أيلول الماضي، عبر "مجموعة الأصدقاء" التي شكلوها.

يقول مصدر مقرب من الميليشيا لعين المدينة، إن (100) شاب من مدينة الميادين التحقوا بالدورة الأخيرة التي افتتحتها "مجموعة الأصدقاء" لضم متطوعين جدد، وهي الدورة الخامسة للمجموعة، إذ تخرجت قبل نحو أسبوعين الدورة الرابعة التي ضمت ما يقارب (60) عنصراً، انتقاهم مندوبو الحرس الثوري بعناية في مقره العسكري بمبنى كلية التربية قرب حي العمال شرقي المدينة. وهو المبنى الذي أعيد تأهيله وترميم بعض أجزائه، وتجهيزه بمطعم وجامع وغرف نوم وغرفة اجتماعات، بحسب متقدمين للتطوع إلى المجموعة، ليتحول إلى ثكنة للحرس تضم مكاتب تجنيد في صفوف الميليشيات التابعة له.

وبحسب المصدر، إن جميع عناصر الميليشيا هم من أبناء محافظة دير الزور، ولم يسبق لغالبيتهم أن انتسبت إلى أي ميليشيات أخرى، ويؤكد أن أول دفعة متطوعين لميليشيا "الأصدقاء" قد تخرجت في شهر نيسان الماضي، وضمت حينها (30) متطوعاً تقريباً، ليرتفع العدد في الدورة الثانية إلى (40) متطوعاً في شهر أيار الماضي. ودفعت الامتيازات التي يحظى بها المنضمون إلى الميليشيا بمزيد من الشبان الى الإقدام على التطوع فيها، حيث لا يقل الراتب الشهري عن (46) ألف ل.س، ويزيد بحسب مستوى تعليم كل عنصر؛ كذلك كان للمدة القصيرة للدورات التدريبية (أسبوع تقريباً تقام في موقع قريب من اللواء 137 جنوب المدينة) دور في زيادة عدد الراغبين في الانتساب إلى الميليشيا، ومن دون أن تقبل جميع الطلبات، إذ يرفض مكتب التجنيد التابع للحرس الثوري بعضها لأسباب غير واضحة.

يوقع المتقدمون للتطوع في "مجموعة الأصدقاء" عقداً مفتوح المدة، لكن المسؤولين فيها قبل ذلك يمنحون العناصر مهلة شهرين لمراجعة أنفسهم في قرار الانتساب للمجموعة، وفي تلك المهلة يحق للمنتسب الانسحاب دون أي عواقب مترتبة على ذلك؛ أما الذين سيصبحون عناصر فيما بعد، فيتلقون تنبيهات مشددة، عبر مترجم من مدينة القصير، على عدم استعمال سلاحهم تحت أي ظرف، لأن "المعارك لم تبدأ"، ويعاقب المخالفون بالسجن، فمنع الإجازة، فالغرامة، فالتسريح.. بحسب ما ينقل المصدر عن العناصر القدامى.

يراعى في فرز العناصر سنهم ووضعهم العائلي، فيؤدي البعض خدمته في مقر المجموعة في مدينة الدير، بينما ينتشر الباقي في نقاط بمحيط مدينة الميادين؛ أما أولئك المقربون من قائد الميليشيا (عدنان السعود)، فيداومون في معمل البوز (الثلج) الذي افتتحه في مدينة الميادين.

يقود عدنان السعود المعروف بـ (أبو العباس) المجموعة منذ بداية تأسيسها وهو في نهاية الثلاثينات من عمره، ولا يعرف الكثير عن سيرته الذاتية سوى أنه كان طالباً جامعياً حين اندلعت الثورة في العام 2011، وأنه ابن عم الرائد أحمد السعود، أحد مؤسسي ميليشيا "الملثمين" في محافظة الحسكة.

الإقامة تحت الخطر في ريف حماة الشمالي

الفقر والتعلق بالأرض يمنع كثراً من النزوح عن كفرزيتا واللطامنة

محمد الأسمر

منعتهم ظروفهم المادية من ترك أخطر المناطق في الشمال السوري، رغم انعدام الخدمات الصحية والإنسانية في تلك المنطقة. فتحت تهديد القصف المنهج والهجمات الشرسة التي تعرضت لها منطقتهم، آثر عدد كبير من أهالي مدينتي (كفرزيتا) و(اللطامنة) البقاء في بيوتهم، إما لفقر حالهم وعدم قدرتهم على تحمل أعباء النزوح أو تمسكهم بهذه الأرض أو لكلا السببين.

"هي أرض أبوي وجدي كيف بدي اتركها! ما بتركها إذا بموت" بهذه الكلمات أجابنا عمر (26عاماً) حين سألناه عن سبب بقائه في مدينة كفرزيتا رغم تعرضها المستمر للقصف. الكثير من المقيمين في المدينة أجبرتهم ظروفهم المادية على الثبات فيها، فهم لايمتلكون نفقات الإقامة في الشمال السوري، وبنفس الوقت يعملون في أراضيهم الزراعية على أطراف المدينة. عمر واحد من هؤلاء الناس الذين يعملون في الأراضي الزراعية المحيطة بمدينة (كفرزيتا)، ويعرض نفسه للخطر في سبيل الحصول على لقمة عيشه داخل أرضه ومدينته. "تعودنا ع الحياة هون. بس يشتد القصف مننزل ع الأقبية، وبس هدأت الأوضاع منرجع لأشغالنا.. في كتير ناس متلي هون".

يقيم في مدينة "كفرزيتا" قرابة 700 عائلة يعيشون أوضاعاً إنسانية صعبة، حسب مدين خليل رئيس المجلس المحلي في المدينة، حيث يعاني سكان المدينة من نقص شامل في الخدمات الأساسية مثل الصحة والتعليم والنظافة.

وبدوره عمل المجلس المحلي على مخاطبة المنظمات الدولية والهيئات الإنسانية بهدف إلقاء الضوء على معاناة المدينة، دون الحصول على أي رد، رغم الدمار الكبير فيها، حيث تعتبر أكثر من 80% من منازل المدينة مدمرة، حسب رئيس المجلس، الذي أصدر بياناً أعلن فيه المدينة منكوبة، لكن ذلك لم يلفت إليها أي من المنظمات العاملة في الشمال؛ لكن المجلس المحلي مازال يأمل من المنظمات المانحة تفقد أحوال المدينة، وترميم المدارس الثلاثة المتبقية فيها، إضافة لإحداث نقطة طبية أو مستوصف لخدمة أهاليها.

وعلى الرغم من سوء الأحوال، إلا أنك تواجه في شوارع المدينة الكثير من نازحي المناطق الأخرى مثل (حلفايا وكرناز وحماة المدينة)، يقيمون في (كفرزيتا) بسبب طبيعة عملهم، أو بسبب سوء حالتهم المعيشية التي أجبرتهم على ترميم وسكن بعض بيوت المدينة التي ماتزال صالحة للسكن.

البعض الآخر تربطه بكفرزيتا علاقة روحية يصعب التخلي عنها رغم الظروف القاسية. عبد الحميد الشحنة، (ناشط إعلامي من مدينة حماة)، يقيم في (كفرزيتا) منذ عام 2015، رافضاً كل الدعوات والعروض التي قدمت له للسكن في مكان آخر، رغم تعرضه للإصابة منذ قرابة السنة، إلا أنه ما زال متمسكاً بهذه المدينة. "بحس هالبلدة بتحضني متل ما كانت تحضني حماة.. ممكن لأنها محافظة وحدة".

تأقلم عبد الحميد على الحياة ضمن (كفرزيتا)، وأصبح الخروج منها يشكل وجعاً له بعد أن اعتاد هواءها ومياهها، كما يشرح، وكوّن علاقات قوية مع الكثير من جيرانه الذين أصبحوا بمثابة عائلته في ظل غياب الأخيرين. "لما بشتاق لأمي بطلع عالسطح وبتطلّع ع جبل زين العابدين، وأمي لما بتشتقلي بتطلّع ع الجبل. الجبل صلة وصل بيننا... إذا طلعت من كفرزيتا مارح شوف الجبل".

في مدينة (اللطامنة) لا يختلف الوضع كثيراً، فسوء الحالة الاقتصادية أجبر الكثير من أهلها على الإقامة فيها، لكن في مغاور تم حفرها في المدينة لتحميهم من القصف، أو في خيام على أطرافها؛ لكن ما يميزها عن كفرزيتا أنها مدينة لم يدخلها جيش النظام منذ أيام المظاهرات الأولى، ولعل ذلك السبب الرئيس في تلقيها لحملة القصف الشديدة طوال سنوات الثورة، كما شن الطيران الروسي أولى غاراته على اللطامنة، التي كانت تضم أكثر من 30 ألف نسمة في بداية الثورة، بينما لم يتبقَ فيها اليوم سوى 400 عائلة أجبرتهم ظروفهم الاقتصادية على البقاء، حسب المهندس حسام الحسن رئيس مجلسها المحلي.

يوضح (الحسن) أن اللطامنة تعاني من انعدام كافة أشكال الحياة، حيث تدمرت بنيتها التحتية بشكل شبه كامل، ولا يوجد فيها سوى منهل واحد للمياه يعمل بنصف طاقته الإنتاجية بسبب تعرضه الدائم للقصف.

في اللطامنة 11 مدرسة مدمرة بالكامل، لذلك يقصد طلابها بشكل يومي مدارس كفرزيتا لتلقي تعليمهم، بسبب عجز المجلس المحلي عن افتتاح أي مدرسة نتيجة القصف المستمر. "نحاول اليوم ترميم مدرسة بشكل سريع عسى أن نتمكن من افتتاحها هذا العام"، يختتم رئيس المجلس.

الكثير من أهالي اللطامنة يفضل الموت على هذه الأرض على مرارة النزوح وآلامه، حسب الناشط الإعلامي محمود الحموي، فجميع المقيمين في المدينة أقاموا مغاور خاصة بهم ليتمكنوا من العيش فيها في ظل الاستهداف اليومي لها، يتابع (الحموي)، وتعتبر مدينة اللطامنة من أكثر المدن التي تعرضت للقصف، حيث "وثقنا أكثر من 8000 غارة بالطيران الحربي الروسي والسوري على المدينة. تلك الغارات حولت المدينة إلى بقعة مدمرة لكنها لم تكسر إرادة الحياة فيها".

اليوم تعيش المنطقة حالة هدوء نسبي، ويحاول أهالي المدينتين العودة إليها، لكن نقص الخدمات يقف حائلاً بينهم وبين العودة إلى مدينتهم.

حزب «الاتحاد السرياني» الأداة الطيعة بيد (pyd)

اليزابيث كورية وقادة من (PYD)

جورج خابور

يشكل حزب "الاتحاد السرياني"، في سوريا اليوم، ذراعاً لحزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) داخل المجتمع السرياني الآشوري في محافظة الحسكة. هذا الارتباط العضوي بين الجانبين في الحالة السورية، امتداد لارتباط سابق يعود إلى مطلع تسعينات القرن الماضي، عندما كلف عبد الله أوجلان زعيم حزب العمال الكردستاني (pkk) أحد أعضاء حزبه من سريان تركيا بتأسيس حزب سرياني على صورة (pkk) وتابع له.

تقول روايات: إن اجتماعاً عقده عبد الله أوجلان مع قادة في "المنظمة الآثورية الديمقراطية" طالبوه بوقف اعتداءات عناصر من حزبه على أديرة سريانية في منطقة (طور عابدين) جنوب شرق تركيا- كان له الأثر الأكبر في إثارة اهتمام أوجلان بالمجتمعات السريانية، وتعزيز الفكرة لديه بتأسيس حزب سرياني، يكون شريكاً للعمال الكردستاني في نشاطاته العسكرية والأمنية والثقافية ضد الدولة التركية آنذاك.

وقع اختيار أوجلان على (نعمان أمزيزجي)، وهو سرياني تركي وقيادي في منظومة حزب العمال الكردستاني، ليكلفه بتأسيس حزب سرياني، فأنشأ "أمزيزجي" حزباً في تركيا أسماه "حرية بيت نهرين"، ثم لم يلبث أن أنشأ فروعاً لهذا الحزب في أوساط السريان المهاجرين إلى دول أوروبا الغربية؛ فشكل الحزب منصة دعائية وتعبوية لصالح (PKK) داخل المجتمعات السريانية في تركيا، وسوريا والعراق وإيران فضلاً عن الدول الغربية، وعمل على تجنيد شبان سريان شارك بعضهم بعمليات عسكرية في جنوب تركيا، بعد تلقيهم تدريبات في مخيمات العمال الكردستاني في جبل قنديل شمال العراق.

منتصف التسعينات، ولتعزيز حضور (pkk) في الوسط السرياني، أسس أمزيزجي "المجلس القومي لبيت نهرين" ليكون مظلة لجميع الأحزاب والمؤسسات والمنظمات السريانية الموالية ل(pkk)، والتي تأسست بمعظمها عبر هذا المجلس. وفي السنوات الأولى من تأسيسه، تركز نشاط "المجلس القومي" في أوساط السريان المهاجرين إلى دول أوروبا الغربية، قبل أن تمتد أذرعه -وبتسميات وأنشطة مختلفة- إلى دول المنطقة؛ ففي العام 2005 ظهر حزب "الاتحاد السرياني" في أوروبا، وفي عام (2008) ظهر حزب بالاسم ذاته في لبنان، وبعد أشهر من اندلاع الثورة في العام 2011 ظهرت أولى البيانات والمنشورات العلنية لهذا الحزب في محافظة الحسكة.

يقول أعضاء هذا الحزب، إن تاريخ تأسيسه الحقيقي يعود إلى العام 2005، وهو العام الذي شهد تأسيس "الجمعية الثقافية السريانية" في مدينة القامشلي على يد شخصيات سريانية موالية ل(pkk)، كان منهم سعيد ملكي الذي ترأس الجمعية، وهو سرياني تركي حاز على الجنسية السورية قبل وقت قصير من تأسيس الجمعية، وايشوع كورية الطبيب البيطري من مدينة القامشلي، وميرزا حنا وهو حرفي يعمل في مجال الديكور.

سيلعب مسؤولو الجمعية الثلاثة، إضافة إلى اليزابيت كورية الناشطة المهمة في الجمعية، أدواراً مهمة في خدمة حزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) بعد اندلاع الثورة، إذ كان سعيد ملكي القائد الفعلي لحزب الاتحاد السرياني بعد ظهوره إلى العلن، وقبل أن يعتقل من قبل مخابرات النظام في شهر آب من العام 2013 وحتى اليوم. سيخلفه ايشوع كورية في رئاسة الحزب، وتنقلت اليزابيت كورية بين مناصب عدة في مجالس وتشكيلات "الإدارة الذاتية"، لتعين مؤخراً كنائبة لرئيس ما سمي ب"المجلس التنفيذي للإدارة الذاتية لشمال وشرق سوريا"؛ فيما عيّن ميرزا حنا مديراً لإذاعة (arta-fm) الموالية ل(pyd)، بالرغم من افتقاره لأي كفاءة أو خبرات في المجال الإعلامي.

في تاريخ "الاتحاد السرياني" في سوريا، كان لافتاً العلاقة المميزة التي جمعت قادته بمسؤولي النظام، منذ تأسيس "الجمعية الثقافية السريانية" في العام 2005، فأظهرت الجمعية حينذاك ولائها المتشدد لنظام بشار الأسد، بالرغم من وقوف شقيقها حزب "الاتحاد السرياني" في لبنان إلى جانب فريق (14 آذار) المناهض للنظام.

يتذكر عضو سابق في "الجمعية الثقافية السريانية"، طلب إغفال اسمه، العلاقات المتينة بين مسؤولي الجمعية/ الحزب، وقادة أجهزة المخابرات في مدينة القامشلي، وتسهيلات الأجهزة التي حظيت بها لإقامة أنشطة الجمعية المختلفة. ويشير العضو السابق إلى تواطؤ ما من جانب قادة "الاتحاد السرياني" في قضية قائد الحزب المعتقل سعيد ملكي، وتقاعسهم عن الضغط على النظام، وهم القادرين على ذلك عبر شراكتهم ل(pyd)، مكتفين فقط بطلب التريث، رغم مرور (5) سنوات على اعتقاله، وبتكذيب الروايات التي تؤكد وفاة ملكي في سجون الأسد تحت التعذيب.

انضم حزب الاتحاد السرياني إلى "هيئة التنسيق" المعارضة، قبل أن ينسحب منها ليساهم بتأسيس "المجلس السرياني الوطني السوري"، إلى جانب شخصيات وقوى سريانية أخرى في إسطنبول في

نعمان امزيزجي

شهر أيلول 2012، وأعلن المجلس الوليد، وعلى لسان رئيسه سعيد إسحق عضو المجلس الوطني المعارض، موقفه المناهض للنظام وتأييده للثورة. وحالت علاقة بعض مكونات المجلس -أو حزب الاتحاد السرياني على وجه الخصوص- ب(pyd) دون انضمامه إلى الائتلاف الوطني لقوى المعارضة السورية وقت تأسيسه.

شكل حزب "الاتحاد السرياني" حليفاً أو تابعاً رئيسياً ل(pyd) في المجتمع المسيحي في محافظة الحسكة، وشارك في جميع البنى والأجسام التي أسسها (pyd)، وشغل قادة "الاتحاد السرياني" مناصب قيادية في هذه البنى والأجسام، حيث يشغل ايشوع كورية منصب الرئيس المشترك ل"مجلس سوريا الديمقراطية"، ويشغل أفرام إبراهيم منصب نائب "حاكم مقاطعة الجزيرة"، وتشغل نظيرة كورية منصب الرئيسة المشتركة للمجلس التنفيذي للمقاطعة.

وفي المجال العسكري شكل الحزب قوات "السوتورو" (الحماية باللغة العربية)، وكذلك المجلس العسكري السرياني، وضم التشكيلان نحو (200) من الشبان السريان، يعتمدون كلياً على "وحدات حماية الشعب" الكردية (ypg) في التسليح والتدريب والتمويل، ولا يمكن اعتبارهم فصيل عسكري مستقل -ولو بالحدود الدنيا- عن هذه الوحدات.

يفتقر حزب "الاتحاد السرياني" في سوريا اليوم للقاعدة والحاضنة الشعبية بين السريان، لأسباب عدة أهمها أن غالبية السريان لا ترى فيه إلا تابعاً لحزب الاتحاد الديمقراطي (pyd) وواجهة مسيحية له، لا تملك القرار ضمن هيكليات "الإدارة الذاتية"، ولا تلبي تطلعاتهم السياسية والثقافية في أماكن انتشارهم داخل البلاد أو في دول المهجر المختلفة. وترسخ الطاعة التي يبديها الاتحاد بقبوله لجميع القرارات التي يصدرها (pyd) من رفض أغلبية السريان لهذا الحزب، حيث يعد أداة لتكريس هيمنة (pyd) على المجتمع السرياني، وخطراً يهدد ما تبقى من وجود سرياني في الجزيرة السورية.

حيث وافق الاتحاد السرياني على قانون إدارة أملاك المهاجرين، بل وكان أداة تنفيذ للقانون الذي يتيح ل"الإدارة الذاتية" التصرف بأملاك المهاجرين الذين يشكل السريان نسبة كبيرة منهم، وكذلك الحال مع قانون التجنيد الإجباري المسمى ب"واجب الدفاع الذاتي"، الذي تسبب بهجرة آلاف الشبان السريان إلى أوروبا ودول الجوار؛ وأيضاً القانون الخاص بفرض المناهج التعليمية الخاصة بالإدارة الذاتية على المدارس السريانية، ما يعني تحويل هذه المدارس إلى مجرد مكاتب تثقيف وتعبئة إيديولوجية لصالح (pyd)، ويخرجها عن السياق الطبيعي

سعيد ملكي

للعملية التعليمية، كما يسلب القرار السريان آخر ما بقي لديهم من هوامش استقلال نسبية، الأمر الذي تسبب بانتفاضة شعبية ضد هذا الحزب، استعادت المدارس التي سيطر عليها مسلحوه "السوتورو" الذين اتهموا بالوقوف وراء اعتداءات طالت شخصيات ثقافية سريانية، مثل رئيس "لجنة نصيبين للكتاب السريان" عيسى رشيد، واعتقال الناشط السياسي سليمان اليوسف.

لا يبدو أن اتساع الجبهة الرافضة لحزب "الاتحاد السرياني" في سوريا، وتجذرها في المجتمع السرياني، ستدفع الحزب إلى مراجعة حساباته، وتغيير نهجه التابع بالمطلق ل(pyd)، أو لجذره الأم حزب العمال الكردستاني، لأنه اعتمد كلياً وخلال مراحل نشأته وتطوره المختلفة على هذا الحزب، وتأسس على رؤى وإيديولوجيا زعيمه، وأي محاولة مفترضة من بعض قادته لتغيير سياساته ستودي بهم إلى الهلاك، أو ستودي بحزبهم كله.

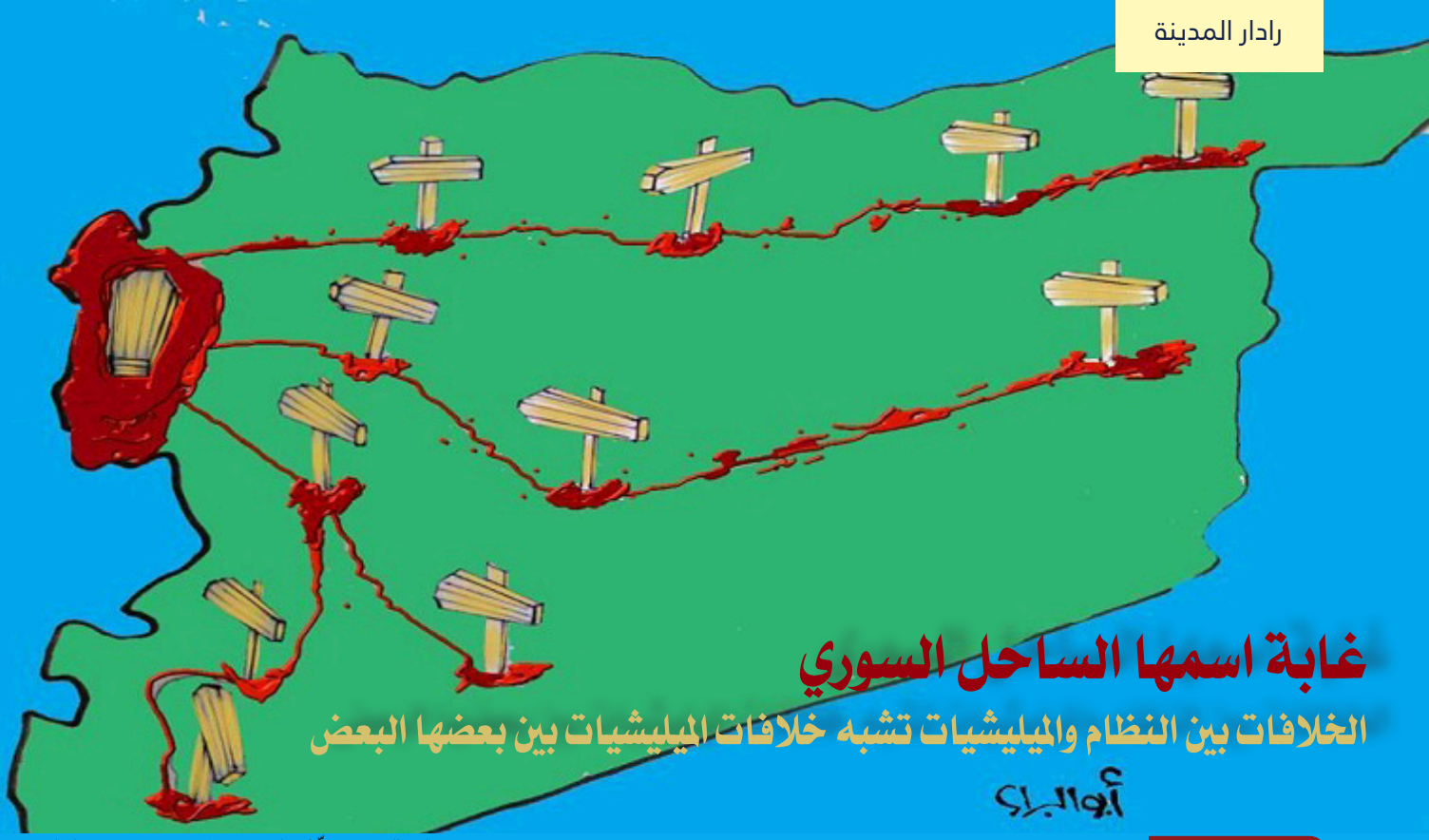

غابة اسمها الساحل السوري

الخلافات بين النظام والميليشيات تشبه خلافات الميليشيات بين بعضها البعض

مراد الحجي

في قرية (بكسا) بريف اللاذقية ، اختلفت عائلتان على ملكية أرض قبل أيام، وبدأت حرب شعواء في القرية استخدمت خلالها قنابل ورشاشات وبنادق إدت إلى سقوط جرحى، وحرق عدة سيارات، حادث الخلاف على الأرض سُبقَ بحادثتين مشابهتين، واحدة في قرية (سقوبين) وأخرى في قرية (البهلولية)، سقط نتيجتهما جرحى أيضاً بسلاح العائلات المكدس في المنازل.

وفي بناء في حي عين إبراهيم في مدينة اللاذقية، وإثر خلاف بين أسرتين تسكنان البناء على قضية "شطف الدرج"، جرى اشتباك مسلح راح ضحيته جريحان أحدهما جراحه خطيرة.

حوادث كثيرة مشابهة تتكرر بشكل يومي في مدن وقرى الساحل السوري، وتمر أخبارها عابرةً على السكان الذين اعتادوا سماع أصوات إطلاق النار ورؤية اللهب يتصاعد من الأبنية والغابات، مدركين تماماً أن المسؤول عن ذلك ليست قذائف قادمة من مناطق سيطرة المعارضة، ولا هي طيارات إسرائيلية، إلا أنها خلافات شخصية بدأ عداد ضحاياها بالتصاعد، وتحولت التصرفات العنفيّة إلى أبجدية تعامل بين السكان، فمن مراهق يحرق غابةً بأركيلته انتقاماً من صديقه، إلى سائق سيرفيس يصدم شرطي سير عمداً فيقتله، إلى سيارات تقتحم المقاهي والجامعات والمدارس لتستعرض ما لدى أصحابها من أسلحة.

ففي طرطوس دوى صوت انفجار كبير في قرية (البصيصة) قبل أكثر من أسبوع، تبين فيما بعد أنه نتيجة استخدام قنبلة يدوية إثر خلاف بين شابين في مدرسة للتعليم الأساسي، وهو ما تكرر أكثر من مرة في مدارس طرطوس، نتيجة خلافات بين طلاب يحملون قنابل في جيوبهم.

ليس من الغرابة قبل عام 2011 حضور السلاح بكثرة في شوارع اللاذقية، فالميليشيات والعناصر المسلحة كانت على الدوام أحد أهم المظاهر الموجودة في المدينة، وإن بصيغتها غير المنظمة، والتي ما إن اندلعت الثورة السورية حتى اكتسبت الصيغة التنظيمية، مختلقة فوضاها الخاصة الجديدة بشكل واضح؛ فلم تستطع تنظيم كل تلك الفوضى بأكثر من توجيه السلاح تجاه كل معادٍ للنظام السوري، مدنياً كان أو مسلحاً، بعد أن كثفت من حالة استخدام السلاح وتوزيعه العشوائي على العناصر والحواجز، بغض النظر عن مستواهم العمري والذهني.

لم تخلُ شوارع اللاذقية قبل أعوام من حالات جرح وإطلاق نار بسبب خلافات شخصية، إلا أن ذلك كان يتم بطريقة مخفية إلى حد ما تقدّم نفسها على أنها بعيداً عن (أعين الدولة)، أو باستخدام السلاح الأبيض والبنادق الخفيفة على أبعد تقدير؛ إلا أن ما يجري الآن فاق المتوقع، وحوّل المدينة إلى شوارع عصابات، إن لم تشتبك مع (عدو خارجي) فهي قادرة على الاشتباك فيما بينها، باستخدام كل ما تملكه من سلاح.

لا سلطة لشرطي أو رجل أمن أو ضابط جيش في الساحل السوري اليوم، بل إن العصابات المنتمية إلى عائلات تملك سجلاً غنياً في مختلف الانتهاكات من قتل إلى خطف وتعذيب واغتيال وتهريب وتجارة آثار، هي التي تحكم الساحل بكل قراه ومدنه، العائلات التي لم تعد تقتصر على الأسد ومخلوف وشاليش، وما هو مشهور في الذاكرة السورية؛ بل تفرعت وتشعبت نتيجة تكوين ميليشيات جديدة خلال السنوات السابقة جعلت نسبة كبيرة من العائلات، التي لم تكن متنفذة سابقاً، صاحبة قرار، وقادرة على المواجهة بما تملك من سلاح، أمام أعين دوائر النظام ومؤسساته الأمنية والعسكرية.

لا تظهر دوائر النظام ومؤسساته -أصلاً- اعتراضاً واضحاً على تلك الممارسات، بل إن خطواتها السابقة لقمع بعض قادة الميليشيات، لم تكن أصلاً بهدف تخفيف الفوضى في الساحل بقدر ماهي أيضاً خلافات بين النظام وبين تلك الميليشيات، تشبه خلافات الميليشيات بين بعضها البعض.. باستثناء ما تم حلّه بطلب روسي، كون الساحل اليوم -ومهما كبرت رؤوس الزعامات المحلية فيه- يبقى مطار حميميم الأقدر على إخضاعه بجولة طائرة روسية واحدة في سمائه.

عائدات إلى حي القصور والخالدية في حمص يتحدثن عنهما

«قمت بترديد أسماء جاراتي كالمجنونة على شرفة المنزل»

عائشة صبري

يتفاوت إيقاع الحياة وعودة النازحين بين حي وآخر في حمص المدمرة. فتكاد تعود الحياة إلى حي القصور، فيما زال حي الخالدية ميتاً على الحال التي تركه عليها الثوار عندما غادروه منذ أربع سنوات وخمسة أشهر.

عمل ثوار حمص في أحيائها القديمة التي تتضمن 12 حيًّا، حيث خلّفت المعارك التي تخلّلها قصف عنيف لنظام الأسد على مدى عامين دماراً كبيراً، ومئات الشهداء تحت الأنقاض، وبعد خروجهم منها (أيار 2014) قامت ميليشيا حزب الله اللبناني (باستلام) هذه الأحياء، ونشرت حواجزها على جميع مداخلها، ومنعت الأهالي من العودة إلى منازلهم، حتّى المؤيدين للنظام، إلّا مع مرافق من حزب الله، وبوقت مُحدّد للدخول والخروج منها.

عادت بعض العوائل إلى منازلها المدمّرة للاطمئنان على أملاكها، كان العائدون عادة رجلاً كبيراً بالسن أو سيّدة مع بعض الأطفال، بسبب التخوّف من اعتقال الشبان، فاقتيد جميعهم إلى الأفرع الأمنيّة، حيث بدأ السؤال عن أبنائهم وأماكن تواجدهم، وهل هم من حملة السلاح أم لا، في سبيل تضييق الخناق على العائدين. وإلى هذه الأثناء لا يتجرّأ أحد على التجوّل داخل المنطقة بحرّيته حتّى وإن كان من سكّانها الأصليين.

ورغم الظروف الأمنية، عملت بعض العائلات على تنظيف منازلها من الركام، وإجراء الأوراق الأمنيّة المطلوبة للسماح لهم بالعودة للسكن فيها، أو تأجيرها لآخرين، بينما قدّم البعض طلبات (للجمعيات الخيريّة) لمساندتهم بمبالغ ماليّة لإعادة الإعمار. فيما تابع ثوار حمص القديمة العيش في ريفها الشمالي، ثمّ مؤخرًا في الشمال السوري.

وعلى تخوم الأحياء القديمة يقع حي القصور، ذي المساكن الكبيرة والشوارع الواسعة الممتدة. كان الحي أثناء المعارك مقسوماً إلى نصفين، نصف بيد الثوار، والآخر بيد النظام الذي دمّر النصف الآخر بالكامل، كونه مدخلاً لمدينة حمص، ويُطلّ على فرع المخابرات الجوّية والمطاحن وقيادة الشرطة الخارجيّة الواقعة في مساكن المعلمين، وعلى معمل الصباغ الذي استُعمل كثكنة عسكريّة ضخمة باتجاه حي الوعر والمنطقة الصناعيّة.

يقدر البعض أن 50% من منازل الحي مسكونة الآن، بعد أن بدأت العائلات منذ ثلاث سنوات بالعودة التدريجية إليه، بمعدل نحو 300 عائلة بالعام الواحد، تضم عائلات تستأجر في الحي من غير سكانه الأصليين؛ بينما المباني المهدّمة بالكامل لم يستطع أصحابها إعادة إعمارها. ويقيم الأهالي، ممن يتواصل مع أقاربها خارجها، حركة الحياة فيه بـ "الطبيعية"، حيث فتحت المحالّ التجارية، وخدمة الكهرباء والماء والاتصالات متوفرة، تنقطع لساعات قليلة يوميًا، لكن شارع طلائع النور خارج الخدمة مازال خارج الخدمة، وهناك وعود من النظام بإعادة تأهيله خلال مطلع العام المقبل.

"أم أكرم" من سكّان حي القصور كانت نازحة في حي الوعر، وعاشت حصاره حيث تعرّض زوجها لإصابة بالقصف هناك، تقول: كلّفني إعادة تأهيل منزلي ما يقارب السبعة ملايين ليرة سورية، لتنظيف الأرض ودهان الجدران وشراء أثاث منزلي فقط. فالنظامُ لم يكتفِ بتدمير المنازل، بل قام شبيحته بسرقة كافة محتوياتها، وحتّى خلع أكبال الكهرباء والأبواب والنوافذ. وزيادة في النكاية "دفعنا كافة الفواتير السابقة المترتبة علينا، ومن حسن حظنا وجدنا من يُقرضنا المال لذلك" تختتم "أم أكرم" حديثها.

أما حي الخالديّة، فلم يُؤهّل للسكن، وما زال خارج الخدمة، بينما تعود بعض العائلات إليه رغم عدم توفر الماء والكهرباء، معتمدين على المولدات أو المضخات؛ كما أنّ المساجد -وأبرزها مسجد خالد بن الوليد والرضوان- لم يُرفع منها أذان بعد منذ سنوات، رغم زيارة مفتي حمص (عصام المصري) برفقة وفد إلى الحي بعد خروج الثوار منه مباشرة، وتصويرهم هناك إظهارًا للانتصار المزعوم، خاصة أنّ الحي كان رمزاً للثورة والمظاهرات، وقد تجمع فيه كلّ الثوار من جميع الأحياء المهجّرة مثل (عشيرة، كرم الزيتون، دير بعلبة، البياضة) لمواجهة زحف قوّات النظام الذي توقف في حي البياضة، فأصبح شارع القاهرة في الحي فاصلاً بين الثوار والنظام.

"أم هيثم" الكبيرة بالسن من قاطني حي الخالدية تقول: عدتُ وزوجي إلى منزلي، رغم أنّه غير صالح للسكن، وجميع (الجمعيّات الخيريّة) التي قدّمتُ إليها طلب مساعدة لم تستجب لي بعد... فقمتُ بإصلاح الطابق الأول فقط، وبأولويات بسيطة جدًا، فوضعت مادة جلاتين على الأبواب والنوافذ ريثما يتوفّر لي المال كي أُعيد نجارته الخشب، وقمتُ بتركيب باب حديد للمبنى وللسطح، كل ذلك بعد أن بعتُ آخر سوار ذهب لي.

وتُشير "أم هيثم" إلى انتشار السرقة خاصة بطاريات السيّارات في الخالدية، وبعض الأحياء الأخرى حاليًا. وتُضيف: في الشارع الذي أسكنه لم يعد أحد غيري، وفي الشارع المقابل أيضًا لا يوجد أحد، هناك ثلاث عوائل فقط عادت إلى منازلها في الشارع المجاور، فالسكن موحش جدًا بدون جيراني الذين عشتُ معهم نحو أربعين عامًا. كدت أصاب بانهيار عند الأيام الأولى من العودة. قمت بترديد أسماء جاراتي كالمجنونة على شرفة المنزل، وبعدها جلدتُ نفسي كي أتأقلم مع الوضع؛ فمهما كان سيئًا، فهو أرحم من السكن بالإيجار بأماكن بعيدة.

قل لي من أين جئت أقل لك من أنت

رانيا عيسى

"أجونا مستأجرين جدد..."، اعتدت فهم مقصد عبارة أمي التي تقولها بتهكم أثناء مكالمة مرئية، فألحظ منها ابتسامة ساخرة تجيبني عن جغرافية "المستأجرين الجدد" التي لم تنطقها أمي "ابنة المدينة" كما ترى نفسها.

"عمارة النسوان" كان هذا الاسم البديل للسكن الذي كنت أقطن وعائلتي فيه، إذ أن جلّ أسماء المنازل قد سُجلت بأسماء نسوة أصحاب البيوت. قبيل الثورة كن يتفاخرن بالمصيبة، لا يمضي العام على "عمارة النسوان" إلا وقد سُرق منزل أحد جيراننا "الزناگيل" أو نُشلت سيارته؛ ولأجل الصدفة الكاذبة، فأن محاضر الشكاوى كانت تُسجل "ضد مجهول"، وشاءت الصدفة الكاذبة عينها أن يكون السارق قاطناً في حي تشرين أو عش الورور، ذات الأغلبية العلوية، يدّعي بخلل أصاب عقله فينتهي المحضر "بأرضه".

"تتذكري مطرح ما عملوا عراضة لبنت جارنا المدير يوم عرسها؟ أي هون صارت موقف السوزوكيات!" تشرح أمي عن "المستأجرين الجدد" بتفصيل لا يخلو من طبقية مناطقية كان المجتمع السوري -قبيل الثورة وإلى الآن- يعايشها، وهي لا تزال ترى في مسكننا "عز"، حسب قولها، متجاهلة أكياس الرمل المتموضعة منذ أن أعلن النظام "عمارة النسوان" خط عسكري يفصله عن الجيش الحر في برزة عام 2013؛ مفضّلاً أن يحمي الوطن "آكل شارب نايم" في مساكن "لو صحت لجده ما كان مات".

"بس نحن نازحين أكابر"، تدافع جارتي أم مازن الخمسينية القاطنة "مؤقتاً"، مشددة على كلمة مؤقتاً، في حي المهاجرين بدمشق- ما إن حاولتُ تذكيرها بأننا نزحنا ثلاث مرات خلال عامين، وأن الثورة ألغت فروقاً طبقية، فأضحت مساكننا على الأرض سواء، "أو ربما تحت الأرض"؛ لكنها، وهي "زوجة سفير سابق"، تصرّ على فرزنا في خانة "النازحين" المخملية، وتعيد جيراننا الجدد إلى قراهم، التي علمت باسمها في الأمس عبر نشرات الأخبار كسائر السوريين، الذين اطلعوا على جغرافية البلاد تتبعاً لأخبار القصف والاعتقال.

"حق الفلاح" كلمة مشتركة جمعت والدتي مع جاراتها، اللاتي كنّ في الأمس صاحبات أراضٍ في الريف السوري، حسب محافظة كل منهن، يُصنفن في نظر "حزب البعث" ضمن فئة الإقطاعيين؛ فكان أكرم الحوراني، الذي أسس مع صلاح البيطار وميشيل عفلق في 1952 حزب البعث العربي الاشتراكي، معلناً ثورة الفلاح، "يشرعن قانون الإصلاح الزراعي لسرقة ممتلكاتنا فينسبها للفلاح!".

حتى غدا بعض أهالي حماة يؤرخ باغضاً جملة الحوراني الشهيرة، بأن لن يهدأ له بال حتى يرى الرتب العسكرية على أكتاف الفلاحين، فيشيرون بأصابع البلاء الذي حلّ بسوريا إلى سياسة الحوراني، حتى وصل حافظ الأسد.

"عم يتملكوا أراضي وشقق بالشريعة"، والتي تصنف ضمن أغلى مناطق السكن في حماة، حتى أصبحت حكراً على وجهاء المدينة دون الأقل منهم وجاهة؛ لكن القصف المستمر على الريف الحموي، وتكرار تقدم الجيش الحر إلى عتبات المدينة دون دخولها، جعلها وجهة لقرابة مليون ونصف نازح حتى عام 2017، فغدا بعض أهالي المدينة يدقق في مسقط رأس النازح الحموي، "ليعرف قرعة أبوه من وين"، وعلى إثرها تُقرَّر أجرة المنزل، حتى بات البعض يطالع عن كثب ثروات النازحين إلى حماة وسويتهم المعيشية، بقدر أن البعض وصل إلى حساب الدخل الشهري للعائلة النازحة بعد مراقبة "الجار الجديد".

وحسب منظمة الفاو العالمية، فأن الريف الدمشقي قد خسر نحو مليون نازح سوري، ليتقدم الريف الحلبي بخسارته المقدرة بأكثر من 1.5 مليون نسمة خلال الثورة، تليها الحسكة والرقة بنزوح ما يقارب 500 ألف سوري، ثم ريف حمص بـ 250 ألف، ودير الزور التي خسرت ما يفوق 200 ألف نسمة؛ في حين كانت إدلب على المقلب الآخر من كفة النزوح، فكانت مضيافاً تستقبل الوافدين من "مصالحات" لم يتصالح فيها أهل الأرض مع النظام، فتوجه قرابة 50 ألف مقاتل من الجيش الحر مع ذويهم إلى إدلب، حسب دراسة نشرها موقع عربي برس.

في جلسة نقاش منذ سبعة أعوام جمعت الأب وابنه الذي أصبح ناشطاً صحفياً اليوم، كان "أسعد الشامي" يحمل كتاباً في يده بعنوان (في الصحافة)، ويسهر لساعات متأخرة من الليل عندما سأله أبوه "لماذا لا تلتفت لدارستك؟ عندك السنة الجاي بكالوريا"، رد الابن بكل هدوء "أنا أقرأ ضمن مجالي، وأتحضر له" هذه الإجابة دفعت الأب لضرب رأسه بكلتا يديه صارخاً "صحاااافة! دمرت أملي بك، وأنا تمنيت أن تكون دكتور أو مهندس لأرفع رأسي بك أمام الناس" كما روى الناشط أسعد.

في الطريق إلى الصحافة

شمس الدين مطعون

جهل الأب في مهنة الصحافة، واعتبارها عاراً لا يجلب رفع الرأس كالطب والهندسة، لم يكن إلا ردة فعل طبيعية لرجل عاش كل حياته في بلد يرأسها نظام دكتاتوري لعقود، حوّل في تلك الفترة أدوات الحرية إلى أمور ضحلة، وأبواق تنطق باسمه؛ فلم تكن دراسة الصحافة سوى همّ و"تعتير" ستفضي بصاحبها إلى البطالة، أو البحث لتأمين واسطة كبيرة للعمل في إحدى جرائد النظام، أو مواقعه الالكترونية -والتي لا تتجاوز العشر- لا تقدم ماهو جديد، ولا تتحدث بصدق حتى خرج المجتمع السوري من قراءتها بجملته المشهورة "حكي جرايد" وتعني في شبكة الشيفرات اليومية (لا تصدق).

ثورة 2011 فتحت المجال لانطلاق مرحلة جديدة كان الإعلام المعارض والبديل هو عمادها الأول، حيث فتحت المجال أمام ناشطين وصحفيين، ساهمو بدورهم في نقل الحقائق التي عمد النظام لتعتيمها فلم يفلح. فإمكانية استخدام مواقع التواصل الاجتماعي التي باتت متوفرة وسهلة الاستخدام جعلها منبراً لنقل الأخبار والأحداث اليومية المتعلقة بالثورة، كما انتشرت عشرات الصحف والمواقع المعارضة. لكن عدة عوامل حدّت من قدرة هذه الوسائل على أن تصبح الكلمة الفصل في نقل أخبار الشأن السوري. فضمن تصويت على صفحة فيس بوك، صوّت ناشطون ومدنيون بنسبة 70 % على أن الأعلام المعارض لم يستطع إثبات نفسه كمصدر موثوق للأخبار.

الصحفي (ماجد الحلبي) رأى أن هذه التصويت منطقي، حيث لم يتجاوز عمر الإعلام الجديد سوى سنوات قليلة، ونشأ في ظروف قمعية وغير مستقرة. وأوضح الحلبي أن أحد أسباب ذلك انتشار الأخبار الخاطئة، وعدم قدرة الإعلام على التأكد من صحتها، "لأنها تقع ضمن مناطق خارج سيطرتنا ومن الواجب علينا نقلها أيضاً، لكن بصيغة تخدم مصلحة الثورة، لأننا بالنهاية إعلام ثوري ولدينا قضية وحق".

"أتوقع أنه إذا حصل انفجار في واشنطن، فإن واشنطن بوست لن تتعامل معه بحيادية، وستنشر الخبر وفق مصلحة تخدم المدينة" يقول الحلبي. لكن "الفوضى والاستسهال وعدم وجود ضوابط -فالنشر على وسائل التواصل الاجتماعي ليس له ضوابط أخلاقية أو مهنية، إلا ما يحمله الشخص ذاته-" هو السبب في انتشار الأخبار الخاطئة، وعدم وصول الإعلام الجديد لمهنية عالية، وفق ما يرى الصحفي فؤاد عبد العزيز. موضحاً في حديث لعين المدينة بأن "الإعلام البديل، أو وسائل التواصل الاجتماعي، ما تزال غير قادرة على لعب دور وسائل الإعلام، لأن إمكانياتها محدودة جداً، لا يمكن مقارنتها بوسائل إعلام كبيرة تمتلك عدداً هائلاً من المراسلين والإمكانيات المادية".

بينما يتحدث مؤسس (منصة تأكد)، الصحفي أحمد بريمو، عن أسباب انتشار الأخبار الخاطئة باعتبارها تدخل ضمن الحرب الإعلامية التي عرفت منذ زمن، ومحاولة كل طرف من الأطراف المتنازعة بث إشاعات عن نفسه لإبراز هدف معين، أو عن غيره للتضليل وإخفاء الحقائق.

"غياب حق الرد إن صح التعبير، أو عدم القدرة أحياناً على التواصل مع الطرف المدعى عليه"، بحسب بريمو، هو عامل أساسي في انتشار الخبر دون التأكد من مصدره. ومشروع (منصة تأكد) ترجمة لنظرة بريمو إلى الإعلام وشكله الذي يطمح إليه، فعمل المشروع منذ تأسيسه، كجهة رقابية غير تنفيذية، على متابعة الأخبار ورصد الأخطاء وتصحيحها، عبر نفيها بالدليل، وترك حرية الاختيار للجمهور بأن يقاطع الوسيلة الإعلامية التي نشرت الخبر الخاطئ، أو الاستمرار بمتابعتها.

وترصد المنصة إعلام المعارضة والنظام، ووسائل إعلامية عربية وعالمية تنشر أخبار تتعلق بالشأن السوري، أو أخبار متداولة بين السوريين، فساهم بتصحيح العشرات من الأخبار، كما أصبح مصدراً للصحفيين للتأكد من خبر معين قبل نشره، أو الإطلاع على تفاصيل حدث جديد، كما شرح بريمو.

مع مرور الزمن اكتسب الناشطون خبرات جديدة رفعت من سوية الإعلام الحر، ومع ازدياد الدورات التدريبية ومشاريع تنمية المهارات، وانخراط إعلاميين متمرسين، استطاع الإعلام الثوري وضع حجر أساس لإعلام جديد مقبول يمكن العمل على تطويره.

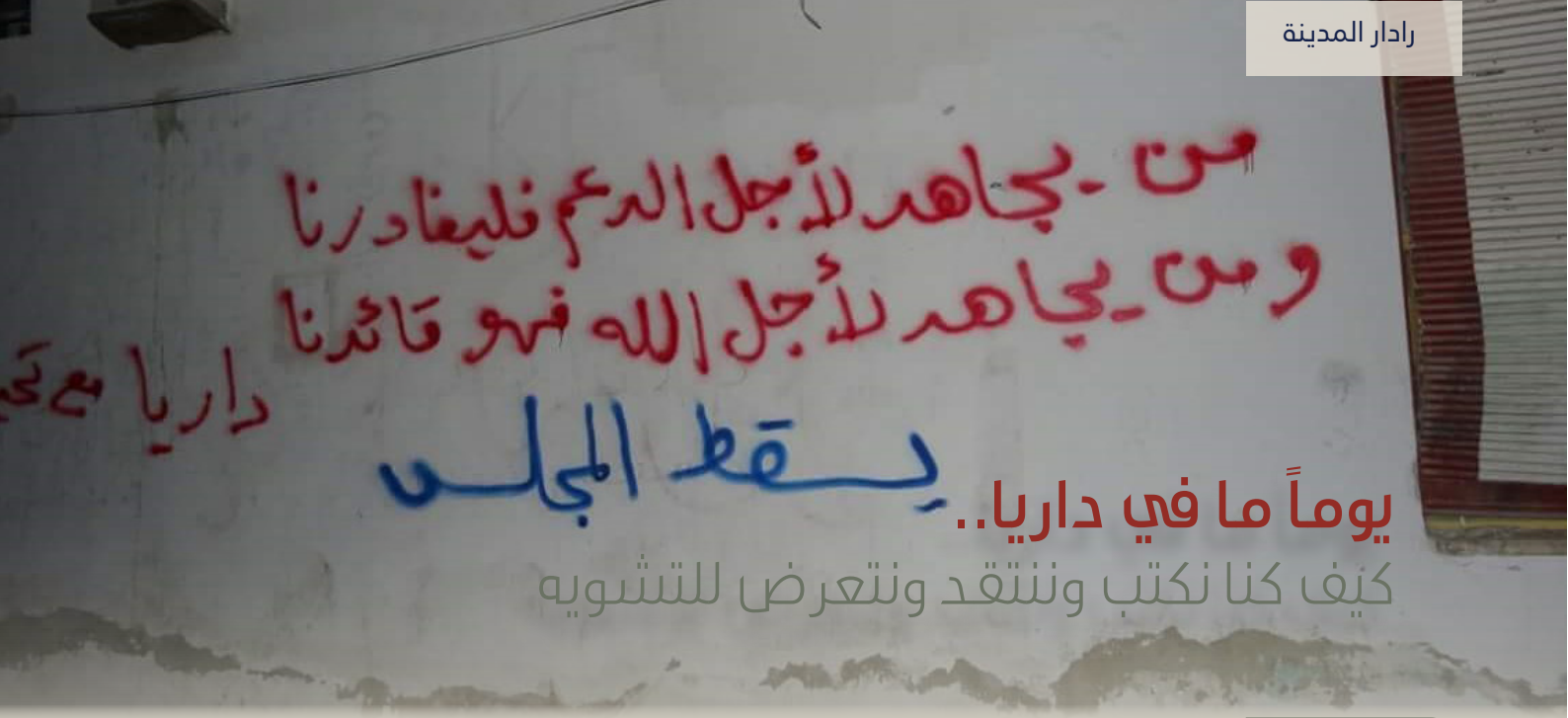

يوماً ما في داريا..

كيف كنا نكتب وننتقد ونتعرض للتشويه

محمد كساح

خلال احتسائنا للمشروب المفضل لكلينا (المتة)، أو تناولنا سمك التونا المعلب مع البندورة والجرجير والبقوليات، كنا نعمل أنا وعلاء عرنوس، الصحفي الحمصي الذي صار بعد فترة من ذلك مراسلاً للجزيرة نت، على تأسيس مؤسسات إعلامية تساهم إلى حد ما في (توجيه البوصلة)، وتمارس دور الرقابة على الفصائلية التي أضحت ظاهرة جارفة منتصف العام 2012 في مدينة داريا.

كان عرنوس يكتب مقالات في الجريدة الوليدة التي أسسها مع فريق من نشطاء داريا "الصحوة"، بينما كنت منهمكاً في التفكير بإطلاق صحيفة (متخصصة بالنقد الصحفي)، تأخرت قليلاً حتى نهايات العام 2013. كتب عرنوس عن الجيش الحر، وعن الثورة بشكل عام. كانت "الصحوة" بداية لصحافة جديدة في داريا خطت لنفسها طريقاً أقرب إلى النقد، لكن الأخير مشروع لم يكتمل، جراء توقف الصحيفة عن الصدور بعد عددين أو ثلاثة، عقب الحملة العسكرية على داريا في تشرين الثاني 2012.

أحد أيام صيف العام الثالث للثورة، وفي ظل الحصار المفروض على الشقيقتين، داريا ومعضمية الشام، كنت جالساً أمام أحد خطاطي مدينة المعضمية، أراقب تنفيذ (لوغو) جريدتي الجديدة، بينما كان الأطفال الصغار للخطاط، الذي كان مصمم إعلانات ورسام كاريكاتير أيضاً، يقفزون حولنا كالقطط الجميلة. خط "أبو محمد" اسم الصحيفة بخط الثلث "البلد"، ثم كتب فوق اللوغو العريض بقلم أصغر حجماً، "بلدنا" بخط الرقعة، متبعاً هذه الكتابة بوصف المجلة في الأسفل بنفس الخط (أسبوعية – سياسية – محلية – ناقدة)، كانت هذه الخطوة التالية بعد جريدة الصحوة في الصحافة الناقدة.

في تلك الفترة ساهم الحصار الذي فرض على داريا في جعلها أشبه بمقاطعة صغيرة. شكّل الثوار مجلساً محلياً كواجهة مدنية نشأ عنه مكتب للأمن والشرطة، كما ضم هذا المجلس عدة مكاتب، شملت الإغاثة والإعلام والعلاقات والقضاء والخدمات، إضافة لكل من المكتب المالي والعسكري. ومع تزايد أعداد مقاتليه، جراء دعم المجلس المحلي له، غدا "لواء شهداء الإسلام" بمثابة الذراع الفعلي للإدارة المدنية، في حين شارك لواءا "سعد بن أبي وقاص" و "المقداد بن عمرو" التابعان للاتحاد الإسلامي لأجناد الشام في إدارة المدينة بشكل جزئي معظم الأحيان؛ نحو هذه الإدارة الجديدة توجهت سهام النقد، سواءً من قبل جريدة البلد أو نشطاء ومثقفين على مواقع التواصل الاجتماعي، بل وصل الأمر في بعض الأحيان إلى الكتابة على الجدران، كما كان يصنع النشطاء الأوائل للثورة.

عقب نشر العدد الأول من جريدة "البلد بلدنا" حدثت بلبلة بين قراء العدد، الذين اطلعوا على مقالة صغيرة في الورقة الأخيرة بعنوان (في المطبخ). انتقدت هذه المقالة بعض الإساءات التي يتعرض لها المدنيون أثناء تجمهرهم في مطبخ داريا يومياً، واصفة الطباخ الذي يقوم بتوزيع الطعام بلؤم واضح- ب"صاحب الكرش المتدلية". كان الهدف من هذا التعبير الإفصاح عن المعاملة السيئة التي يلقاها البعض من هذا الرجل.

عقب نشر المقال استاء أخو الطباخ، وكان عضواً في المجلس المحلي، وطلب طردنا من داريا. ذهبنا لتطييب خاطر الطباخ -الذي بدا طيب القلب على خلاف ما يظهر في المطبخ- بمعونة عضوين في المجلس المحلي، وهكذا مرت الأزمة بسلام، ولكننا لم نتوقف عن ممارسة دور الصحافة في نقد الأخطاء والرقابة، وبقينا قرابة شهر كامل نتحدث عن هذه الحادثة.

طبعنا (50) نسخة من العدد الأول بسبب نقص الحبر والورق في ظل الحصار، ثم أصدرنا الأعداد الستة الأخرى إلكترونياً. ما يدل على نجاح التجربة هو كمية رسائل المعاتبة التي كانت تصلني جراء ما ينشر في جريدة "البلد بلدنا". الجميع كانوا يتمنون توقف هذا النهج، ليس لعدم جدواه، وإنما بحجة أن النظام ما يزال موجوداً، ف"علينا توجيه سلاحنا فقط نحوه"، ولم نكن مقتنعين بهذه الحجة التي غدت فيما بعد ترنيمة يشدو بها الجميع للوقوف أمام أي انتقاد.

بعد نشرنا لحديث صحفي مع قائد في لواء شهداء الإسلام، تعرّض هذا القيادي لمساءلة لوائه، ومن المجلس المحلي، لتصريح ورد في اللقاء يتعلق بإهمال متعمد من قبل المعنيين لكتيبة هذا القيادي.. استدعانا الرجل الذي بدا متضايقاً من الإحراج الذي تسبب به المقال، وطلب الاعتذار عنه على صفحات الجريدة، وهذا ما حدث بالفعل بعد أخذ ورد، فقد اضطررنا آسفين للاعتذار، كي لا يتعرض صاحبنا لضغط أكبر.

خلال فترة إصدار "البلد بلدنا"، قمنا بتخصيص زاوية أسبوعية فيها أطلقنا عليها اسم (حقوق الناس)، تحدثت عن الانتهاكات التي يتعرض لها مقاتلون من قبل قيادات الفصائل. في أحد أيام شتاء 2013، وفي ظل البرد القارص، زارنا أحد المقاتلين وأخبرنا أنه ينوي الانشقاق عن كتيبته للالتحاق بكتيبة أخرى، لكنه يخشى من الإساءة التي قد يتعرض لها جراء هذه الخطوة التي كانت ممنوعة لدى بعض الألوية.

ترك هذا المقاتل كتيبته الأساسية، ما جعله يتعرض للحبس ولحلاقة شعره (على الصفر)، وبالفعل نشرت قصته في نفس اليوم في زاوية (حقوق الناس)، بكل تفاصيلها لكن دون ذكر الأسماء حتى لا تتأزم القضية، ف"نكون بشي ونصير بشي"، كما عبّر أحد أعضاء فريق الجريدة. فيما بعد؛ أخبرنا الفتى الذي تعرّض لهذه الإساءة أن المقالة كانت ناجحة وساهمت في إطلاق سراحه. جرت عدة حوادث من هذا النوع في تلك الفترة.

عدا عن استخدام الصحافة في انتقاد الأوضاع السيئة التي وقعت فيها داريا نتيجة الحصار، وعدم إطلاق عمليات عسكرية جادة تنهي الأوضاع المأساوية؛ كان العديد منا يلجؤون للتدوين على فيسبوك. كان أبو الفاتح الدارني أحد أهم النشطاء الذين انتشرت تدويناتهم في داريا ولاقت نجاحاً كبيراً.

تخرّج أبو الفاتح من كلية أصول الدين في دمشق، ويتمتع الرجل بثقافة دينية وعلمية عالية، لذلك شملت تدويناته جوانب متعددة، مثل الحديث عن توجه كل من لواء شهداء الإسلام والمجلس المحلي "المبتعد عن ثوابت الإسلام" كونه -كما يصف أبو الفاتح- "يميل إلى العلمانية"؛ كما تطرقت المنشورات إلى قضية شغلت داريا أكثر من سنة، وهي مسألة "لواء الأحرار" الذي تشكل من انشقاق مجموعات عن لوائي "سعد بن أبي وقاص وشهداء الإسلام".

بعض التدوينات تحدثت عن غياب الإدارة الناجحة للموارد من قبل مسؤولي الإغاثة والمطبخ. كتب أبو الفاتح في إحدى تدويناته "يجب تطهير المجلس المحلي بداريا من المفسدين والفاسدين. متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحراراً؟ عندما

تتكاثر مشاهد الفساد لترسم صورة مافيوية تتعالى فوق كرامة الناس وتكرّس ظاهرة الإذلال المتعمد للناس... يصبح السكوت عنها نوعاً من السكوت عن المنكر الغير مبرر"

ووجّه في تدوينة أخرى القائمين على المدينة -للتخلص من احتكار التجار لأغلب مواردها- بضرورة ترشيد الموارد، وإقامة مشاريع إنسانية فاعلة مثل المشاريع الزراعية والطاقة البديلة والتعليم والتربية، ثم محاسبة تجار الحروب وضبطهم بالقوانين الحاسمة. وما يزال الرجل يكتب على مواقع التواصل الاجتماعي حتى الآن...

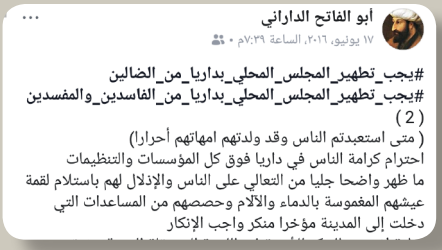
أبو الفاتح الداراني
١٧ يونيو، ٢٠١٦، الساعة ٧:٣٩م •
#يجب_تطهير_المجلس_المحلي_بداريا_من_الضالين
#يجب_تطهير_المجلس_المحلي_بداريا_من_الفاسدين_والمفسدين
(2)
(متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم امهاتهم أحرارا)
احترام كرامة الناس في داريا فوق كل المؤسسات والتنظيمات
ما ظهر واضحا جليا من التعالي على الناس والإذلال لهم باستلام لقمة عيشهم المغموسة بالدماء والآلام وحصصهم من المساعدات التي دخلت إلى المدينة مؤخرا منكر واجب الإنكار

في بعض الحالات الاستثنائية كان البعض يلجأون إلى الكتابة على الجدران للتعبير عن مطلب معين، أو انتقاد تصرف لجهة ما.. في تموز 2013 صحا المقاتلون المرابطون على جبهة شارع العباس وسط المدينة على عبارات موحدة (طرشت طرش) على جدران نقاط الرباط. كانت العبارة تتمثل في الأغنية التي انتشرت في تلك الفترة "بدنا قيادة، تريد الشهادة، لا للسيادة، ع الشعب". وحينما قرأها قائد الكتيبة، خلال جولته اليومية على المقاتلين، لم يستطع إخفاء تمعّر وجهه من شدة الاستياء.

جميع من كان في داريا يتذكر تلك العبارة التي كتبت على جدران المدينة باللون الأحمر في بدايات العام الرابع للثورة، حيث كان الحصار على أشده في داريا: "من يجاهد لأجل الدعم فليغادرنا، ومن يجاهد لأجل الله فهو قائدنا" وتحتها كتبت جملة صغيرة صادمة باللون الأزرق "يسقط المجلس" في إشارة إلى المجلس المحلي للمدينة.

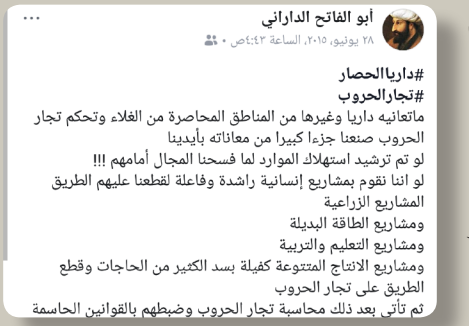
أبو الفاتح الداراني
٢٨ يونيو، ٢٠١٥، الساعة ٤:٤٣ص •
#داريا_الحصار
#تجار_الحروب
ماتعانيه داريا وغيرها من المناطق المحاصرة من الغلاء وتحكم تجار الحروب صنعنا جزءا كبيرا من معاناته بأيدينا
لو تم ترشيد استهلاك الموارد لما فسحنا المجال أمامهم !!!
لو اننا نقوم بمشاريع إنسانية راشدة وفاعلة لقطعنا عليهم الطريق
المشاريع الزراعية
ومشاريع الطاقة البديلة
ومشاريع التعليم والتربية
ومشاريع الانتاج المتنوعة كفيلة بسد الكثير من الحاجات وقطع الطريق على تجار الحروب
ثم تأتي بعد ذلك محاسبة تجار الحروب وضبطهم بالقوانين الحاسمة

نتيجة انتقادي للوضع، وبالأخص ما يتعلق بمصير المدينة وجدوى المعركة الدفاعية التي استمرت قرابة أربع سنوات في ظل حصار لا يعرف الرحمة، تعرضت للكثير من الانتقادات، وأحياناً التشويه؛ وكانت أبرز الصور المشوهة التي تُبثّ عني مصدرها قائد الكتيبة التي كنت مقاتلاً فيها، ثم تركتها بعد مشكلات تتعلق بسوء تصرف قياداتها، وعدم وضوح الرؤية أمامنا كمقاتلين في مدينة وجدت نفسها غارقة في حصار خانق، معزولة عن العالم الخارجي دون العمل على حل واضح، أو تقدم باتجاه العاصمة التي تتاخمها داريا، أو حتى التراجع نحو الخلف حيث الحشود الكبيرة لمقاتلي خان الشيح ودرعا والقنيطرة. يقول أحد الأصدقاء الذي كان شاهداً على ما حدث "لقد خدمك هذا القائد خدمة كبيرة في ترويج صورة سلبية عنك كطالب سلطة وساع للفتنة".

وفي معضمية الشام، وقبل حلول رمضان 2013، تعرّض علاء عرنوس للسجن من قبل الثوار، الذين شكوا بأنه عميل لإحدى المخابرات الدولية. أطلق سراح (عرنوس) الصحفي الحمصي، الذي طالما اشتكى من الشللية الضيقة التي كانت عنوان تلك المرحلة في داريا والمعضمية، وذلك بعد فشل "مكتب الأمن" في إثبات أي دليل على التهمة. أما أبو الفاتح الداراني، كما يدعو نفسه على فيسبوك، فقد تعرض لانتقادات لاذعة من قبل العشرات، سواء على صفحات الفضاء الأزرق، أو في المجالس الخاصة للقيادات وحتى المقاتلين.

قانون الأوقاف... ٤٩ بشار الأسد

لقاء بشار بفريقه الديني الشبابي

سهيل نظام الدين

لطالما كان الحقل الديني في سوريا مجالاً أثيراً عند نظامي الأسد الأب والابن للتلاعب بالعلاقة بين الناس ومرجعياتهم المتوارثة، وجعل عمليات التحليل والتحريم، التي تتحكم بعمق في مواقف الغالبية العظمى من السوريين من مجاري الحياة اليومية وصولاً إلى المفاهيم المعقدة في الاقتصاد والسياسة والقانون- أداة هيمنة إضافية بيد النظام.

غير أنّ هذا التلاعب كان دائماً مشفوعاً بالاستجابة لحاجة/ ضرورة حاكمة لعلاقة النظام بالاجتماع السوري؛ هي نزعته إلى البقاء والاستمرار في صورته التي يهيمن عليها هوس الثبات والاستقرار غير المرتبط بتحولات الواقع الدولي والإقليمي، وطبعاً السوري الداخلي. الصورة هنا تتعلق برغبته في أن يبدو دائما كما يريد أن يبدو، بصرف النظر عن ديناميات التحول التي لا يؤمن بها، ويخافها في الواقع.

وقد شهدت سوريا، منذ ما بعد مذابح الثمانينات، محاولات عدة لتجاوز هيمنة النظام المخابراتية المباشرة والقامعة على حياة الناس، نحو دمج هذه الهيمنة في قناعات السوريين -المسلمين السنّة بوضوح أكثر- باعتبارها واجبة دينياً، و"محللة" عبر تقنين الولاء، باستخدام وجوه دينية، ومراسم شعائرية مكرورة برتابة الاجتماعات الحزبية، تختزل التدين إلى طقوس تكرّس النأي بالواجب الديني عن إلزامية طلب الحقوق.

في محتواه الظاهر، يندرج قانون تنظيم وزارة الأوقاف الأخير تحت هذا التفسير، لكنّه في بنيته يتفرد بخصيصتي التوقيت والحيثية، التي تجعله أمر عمليات عسكرياً بالمعنى التنفيذي في أولاهما، ومشروعاً طائفياً ببعده الاستراتيجي في المنتهى.

يُظهر النص الأساسي، الذي كشفه أحد أعضاء مجلس الشعب تحت عنوان الدفاع عن العلمانية في سوريا، أنّ المؤدّى الأولي للقانون هو تنظيم عمل وزارة الأوقاف في سوريا، وهو أمر يطرح تساؤلاً مباشراً حول أهمية هذه الوزارة تحديداً، لبدء ما تسمى "عملية التنظيم الإداري" منها دون غيرها؛ علماً أنّ المنطق البسيط سيقود إلى أنّ ثمة جهات "حكومية" أخرى، أكثر أهمية وإلحاحاً لتنظيمها، خصوصاً لجهة تسويق ما يزعم النظام أنّه انتصاره النهائي؛ غير أنّ تضاعيف النص وتعديلاته اللاحقة التي تجاهلت جوهره تماماً، تشير إلى أنّ الغاية النهائية تكمن فعلاً في إعادة رسم الخارطة التحكمية في البلاد، عبر بوابة "حوكمة" الدين كعنوان معلن، أو بدقة أكثر عبر "تعفيش" السنية السورية ضمن مؤسسة معادة التدوير على أنقاض البنية الدينية الرسمية التي ثبت فشلها مع اندلاع الثورة السورية.

يظهر هنا بوضوح ما أطلقنا عليه منذ برهة "التنفيذية العسكرية" في القانون، وهي تركّز على أنّ العائد السياسي والاجتماعي لقمع وإبادة وتدمير حواضر وأرياف السوريين -الإرهابيين حسب التصنيف الأسدي الابتدائي، ثم التكفيريين حسب السردية الإيرانية التي تبناها خطاب النظام الرسمي- يجب أن يكون مشتقاً من إعادة تفسير مرجعياتهم الدينية قبل الوطنية، بمعنى أنّ القانون يفترض مسبقاً أنّ المجموع السوري في أغلبيته المسلمة، التي تتبع مذهب أهل السنة، بات بحاجة إلى ما يشبه "دورة الأغرار" لإعادة رسم شخصيته "المطواعة" التي توهّم النظام أنّه توصل إليها بعد القمع الوحشي في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين.

والواقع أنّ ثمة تفاصيل في طبيعة الاستجابة -والاعتراض- داخل رهط مؤيدي النظام من جميع الأطياف لهذا القانون، تشير إلى إدراك طبيعته العسكرية، والتوافق معها؛ إذ أنّ مجمل الاعتراضات، حتى في داخل مجلس الشعب، وهي اعتراضات كاريكاتورية في اعتيادها المزمن- كانت تنحى إلى التفجّع على "علمانية" الدولة، علماً أنّ بنية مناهضة العلمانية المتصورة داخل المشروع الأخير كانت وما تزال قائمة في استيلاء الدولة/ النظام على صفة "مدير الأديان والمذاهب" في سوريا. بمعنى أنّ اغتيال التدين غير الرسمي والشعبي لأكثرية السوريين، ليس هو المعضلة التي تستحق الاحتجاج، بل في أنّ الدولة منحت سلطة

16

توجيهية، ضمن قانون، لجهة تخترق زيف الفسيفساء الدينية، التي اعتاش نظاما الأسد على الاتجار برعايتها وتمايزها عن العموم المجهول والمغفل.

ومن جهة ثانية، يكشف القانون مآل الأطراف الشريكة في ما يراه نظام بشار الأسد "انتصاره" على السوريين، فهو يعيد ترتيب الدور الوظيفي لرجال الدين السنّة الذين كانوا رأس حربة في حربه -المتواصلة والتي لن تنتهي طالما بقي نظامه قائماً- على السوريين. فالإكليروس الرسمي الذي دجنّه أباه عبر "الأوقاف" و"الفتوى"، سقط مع بدايات الثورة، ليتلخص في شخص المفتي أحمد عبد المجيد حسون، الذي عمل على مدى سبع سنوات من القتل والتدمير والتهجير

والتعذيب حتى الموت لملايين السوريين، على تمييع الفروق بين المشروعية والعدالة، التي يفترضها الدين في الحكم، وبين الاستبداد بصفته واقعاً يجب إعلان الولاء له، بل والترحيب بالخضوع له، انطلاقاً من مهمة قومية شطبها حزب البعث، وأخرى دينية قتلها القانون الجديد. وسيكون على حسون الآن أن يتقاضى أتعابه، بالتحوّل إلى موظف "بعقد مؤقت" عند الحكومة، وهو مصير سيشابه مصير القسم الأكبر من الضباط العملانيين الذين قصفوا وقتلوا دون أن يكونوا من الصفوة "الطائفية" التي تحكم فعلاً.

ثمة نسق "تعفيشي" هنا كذلك، وهو يطابق النهاية الميدانية التي ستحيق بهؤلاء الضباط أيضاً، فالقانون يمنح الوزارة التي بات المفتي، ومن سيطلق عليهم أرباب الشعائر الدينية، وكذلك القوة التبشيرية الاستخباراتية المسماة "الأئمة الشباب"، مجندين لديها لا يملكون حتى حق التنقل والاستقرار -دع عنك الوعظ والإرشاد الديني وتقديم الفتاوى للناس- دون إذن مسبق منها- يمنحها سلطة التحول حرفياً إلى شركة تجارية قابضة. وفي حين أنّ مسار "الغنائم" الهائلة التي تحوز عليها الأوقاف سينتهي عند السلطة المجردة، فإن "أرباب الشعائر" سينالون فقط سخط الناس وسخريتهم.. أليس هذا حرفياً هو منطق التراتبية للضباط الآمرين وصغار العفيشة؟.

يحتوي النص، في إحدى أخطر تجلياته، على إستراتيجية إذعان واضحة، سيتم فرضها "بقوة القانون" على من ستعترف بهم السلطة كممثلين "شرعيين" للأكثرية السورية؛ إذ بينما ما تزال الهيئات الدينية والمذهبية الخاصة بالأقليات تحظى بنوع من الذاتية -بالرغم من استحالة سماح النظام بأيّ استقلالية لتكوين خارج سلطاته- تمنحها هامش وجود، وحركة تؤدي في أحيان كثيرة إلى لعب أدوار تتجاوز الديني نحو تفاصيل "حمائية" لمن تمثلهم، فإن التمثيل الأكثري دينياً ومذهبياً، بات غائماً وعائماً تحت مسمى "المجلس العلمي الفقهي" الذي يندرج ضمن توجه "فسيفسائي" على الطريقة البعثية، لإنتاج تجمع ديني أشبه بالجبهة الوطنية التقدمية، يجمع السنة والعلويين والمسيحين والشيعة وغيرهم في خلطة يراد منها أساساً تفريغ هذا التجميع من أي معنى ذي قيمة.

وفي حين أن القانون لا يستخدم مطلقاً أيّ تعبير طائفي وصفياً لتحديد من يقصد بـ"المسلمين"، فإنّه يحيل بوضوح قاطع مهمة هذا "المجلس الفقهي" إلى مناهضة السنيّة السياسية، عبر تحديد عدوين أساسيين هما جماعة الإخوان المسلمين والحركة الوهابية؛ بينما لايبدو مطلوباً من جهة دينية أخرى في سوريا أن تتعامل مع متطرفيها.. النظام في الواقع لم يعترف يوماً بأيّ تطرف ديني خارج النطاق السنّي، بل إنّه التطرف الوحيد والمفرد رسمياً، ويمكن بسهولة اكتشاف أنّ الادبيات السورية الرسمية -وغير الرسمية للمفارقة- تخلو تماماً من أي إشارة إلى وجود تطرفات قومية ووطنية كحال أي شعب آخر... يمكن رد هذه الظاهرة إلى أن النظام بنسختيه لايعترف بوجود شعب خارج الخطاب العقائدي التعبوي الرسمي.

أياً كان رقم هذا القانون، فهو في جوهره توسيع للقانون 49 الشهير، وهو توسع في الرد على تمرد أوسع، أي أنّه إعادة بناء مضخمّة لعقل حافظ الأسد الأمني، مع إضافة عوامل طارئة باتت جزءاً من صورة النظام، وهذه العوامل ذات المنشأ الإيراني تجد حيزها في التعمية النصية المتعمدة في النص، فالحديث عن أزيد من ألف مدرسة دينية يستبطن حصصاً رسمية للتبشير الشيعي الذي يقوده "أرباب شعائر"، عراقيون ولبنانيون، وبات مرعياً في الإعلام الرسمي بصورة علنية، ناهيك عن شعائريات تشهدها المدن السورية لم تكن موجودة قبل خمس سنوات.

قانون الأوقاف هذا ليس مضاداً لعلمانية غير موجودة، إذ لا علمانية بدون ديمقراطية وحريات، ولا مناوئاً ولا معززاً لفسيفساء دينية مزيفة ومنافقة، ولا خطراً يهدد وحدة وطنية ممزقة.. هو ببساطة تجريم لحق الناس في اختيار طريقة تدينها.

حقبة النساء في سوريا: الحرب تركت الشوارع خالية من الرجال [سبع نساء مقابل كل رجل]

ماهر المؤنس
عن موقع The Middle East Eye
23 تموز
ترجمة مأمون حلبي

بعد 7 أعوام من النزاع، يزيد عدد النساء في سوريا عن عدد الرجال بنسبة كبيرة، وهذا ما يجعل الحزن يخيم على النسوة في البلاد.

هنا، في شوارع العاصمة، وفي الحوانيت والجامعات، ثمة سؤال ما زال عالقاً دون إجابة سهلة: أين الرجال؟ قبل حرب السنوات السبعة في سوريا، كان من غير الشائع رؤية نساء يقمن بقيادة سيارات الأجرة، أو يقدمن المشروبات في المقاهي ، لأن مهناً من هذا النوع كانت تقليدياً من اختصاص الرجال. لكن في هذه الأيام، فنسوة مثل سائقة التاكسي (جميلة أشقر 40 عاماً)، يجلسن بشكل متزايد خلف المقود، أو خلف طاولات الخدمة في مقاهي العاصمة، ويملأن القاعات الجامعية، ويخدمن الحقول.

عديدة هي الأسباب التي تفسر ذلك، فملايين الرجال قد فرّوا من البلاد ليتجنبوا القتال الدائر أو ليحققوا أحلامهم بالعيش خارج البلاد؛ وقسمٌ آخر من الرجال -من كل أطراف النزاع- بقوا في البلاد فأهلكتهم الحرب: بعضهم مختاراً القتال، وآخرون بلا خيار. ثم مئات آلاف البشر ماتوا في أتون الحرب السورية، وكانت أغلبيتهم الكاسحة ذكوراً.

أدوارٌ جديدة

قبل الحرب، كانت نسبة النساء إلى الرجال متقاربة؛ أما الآن، فمقابل كل رجل يوجد سبع نساء، وفقاً للمفوضية السورية للشؤون العائلية، وهي منظمة غير حكومية تهتم بالقضايا السكانية. وتقدم الأرقام الرسمية صورة مشابهة تقريباً، فوفقاً لجريدة تشرين الرسمية، إن استبعدنا من الإحصاء المقاتلين الذكور والمهاجرين، فإن 65% من السوريين حالياً إناثاً مقابل 35% ذكوراً.

بينما تقود (جميلة أشقر) سيارة أجرة في شوارع المدينة، وهي ترتدي قبعة سوداء فوق حجابها، ينتاب الركاب إحساس بطرافة المشهد عندما يرونها خلف المقود؛ لكن جميلة ترى أن عملها ليس غريباً كغرابة الحرب. تقول جميلة: "قتل زوجي أثناء الحرب. فقدت بيتي. لدي أطفال وعلي أن أقدم لهم الطعام والشراب، لذا قررت أن أعمل على سيارة زوجي". وتتابع جميلة القول إن تصميمها على إعالة أطفالها الثلاثة أقوى من النظرات الغريبة لأولئك الذين لم يعتادوا على رؤية امرأة تفعل ما يحسّون أنه من عمل الرجال في سوريا. "ليس ثمة عيب في العمل. العيب يأتي مع كل كلمة تسول". ترفض جميلة أن يتم التقاط صورة لها -ليس لأنها تشعر بالخجل من ذلك- إنما لأنها لا تريد أن يُنظر إليها كظاهرة غريبة.

مدينة دون رجال

في بلدة الشيخ بدر الريفية الصغيرة، الواقعة في محافظة طرطوس الساحلية، صورٌ لرجال قُتلوا في الحرب تغطي تقريباً كل جدار؛ وهناك أيضاً صور لجنود أصبحوا مفقودين، مع كلمات من قبيل "عسى أن يرده الله سالماً" مكتوبة تحت الصور. في كل يوم، عندما تذهب (عليا) إلى الحقل لتعنى بأشجار الزيتون، ترى صور أصدقائها القدامى معلقة على الجدران، فحالياً بقي لديها فقط صديقات. "أخشى أني سأبقى وحيدة للأبد. لم يتبقَّ رجالٌ في مدينتنا.

"ممن سأتزوج؟"، تسأل الطالبة الجامعية، 23 عاماً. تخشى (عليا)، وكثيرٌ من صديقاتها في بلدة الشيخ بدر، البقاء عزباوات؛ فقد أنهكت الحرب شعب سوريا.

ترتدي (عليا) قبعة كبيرة من القش، ويبدو وجهها متعباً، وتقول: إنها لم تشذّب حاجبيها منذ زمن بعيد. "لماذا أعتني بنفسي، ومن أجل من أتجمل؟ لا أحد يلتفت إلي". تنظر (عليا) إلى صور شباب طرطوس المعلقة على الجدران: "الصور فقط تنظر إلي، لكنها لا تحس بي".

سنوات الإناث فقط

واحد. اثنان. ثلاث. ليس أكثر. بضع شبان محاطون بالفتيات. جامعة دمشق ترحب بكم. "إنها سنوات الإناث فقط، إنها حقبة النساء. ليس فقط في العمل، بل أيضاً في الدراسة"، تقول الطالبة (ميريلا أحمد 27 عاماً). وتُظهر الإحصاءات الصادرة عن جامعة دمشق أنه في كل معهد أو كلية، باستثناء كلية الطب، يزيد عدد الطالبات على عدد الطلاب. تتفحص (ميريلا) أصابعها، ثم أصابع صديقاتها اللواتي بقربها، تبحث عن خاتم، علامة الخطبة أو الزواج. "كل الأصابع خالية. لا أحد على إصبعه خاتم".

في الجانب الأكثر إشراقاً، تقول بعض النسوة السوريات إن هذا الوضع قد منحهن فرصة لإثبات قوتهن وقدرتهن، وإنهن أنداد لنظرائهن الذكور، و(كاترين) هي إحدى هذه النساء. فمنذ 7 سنوات وهي تعمل مصورة فوتوغرافية تلتقط صوراً لوكالة أنباء عالمية، والصحافة هي مهنة أخرى كان يهيمن عليها الرجال في الماضي، مع ذلك (كاترين) هي واحدة من النسوة اللواتي وجدن الحرية والاستقلالية في كتابة تقارير عن الحرب. تقول كاترين إنها تحب أن تلبس مثل زملائها الذكور، وأن تكون برفقة القوات الموالية للحكومة عندما تزور خطوط الجبهات. "إنها فرصتي لأكون في مكاني المناسب. الحرب ليست شراً بالمطلق. ثمة نقاط إيجابية. لقد منحتني مع كثير من النساء طريقاً للظهور".

علي دوبا وشقيقه وأولاده

على يسار الصورة يظهر علي دوبا، الرئيس التاريخي لشعبة المخابرات العسكرية في عهد حافظ الأسد، وعلى اليمين شقيقه محمد، وبينهما يقف ابن الأخير المحامي أيمن، وهو من نشر هذه الصورة النادرة، على صفحته الشخصية في فيسبوك، ليكشف عن وجه عمه دون أن يسميه، الوجه الرهيب الذي توارى لعشرات السنين خلف حجاب من السرية. ملامح الوجه كشفتها الصورة المنشورة صدفة، لكن شخصية علي دوبا ستظل غامضة طالما ظل المجهول عنه مجهولاً حتى الآن.

حسب الصورة، وعلى عكس شقيقه محمد، يبدو علي طاعناً في السن لكن بصحة جيدة، ذا همة ونشيطاً، يحرص على الظهور بملابس عصرية، غير مستسلم لأفول العمر. وحسب أنباء متواترة فإنه ما زال قادراً على السفر في رحلات بعيدة، بشؤون عامة إلى روسيا، وخاصة إلى ابنه في بريطانيا.

لا تتاح الكثير من المعطيات عن الرجل الذي أفزع السوريين طوال عقود، واقترن اسمه بالرعب، ورسمت الحكايات ملامح وجهه الغامض في صور متناقضة، قبل أن يقصيه حافظ الأسد في نهاية خدمة طويلة ومخلصة لعرابه وولي نعمته، الذي أتاح له سلطة لا تعلوها سوى سلطته.

عام 1933، في قرية قرفيص الفقيرة بجبال اللاذقية، ولد علي بن عيسى دوبا رجل الدين البسيط الذي حاز بالتدريج احتراماً بين فلاحي الضيعة الفقراء. وبلا شك ستوسع هذه المكانة النسبية من آفاق الأب، فيحرص، رغم ضيق ذات اليد، على تعليم ولديه، علي ومحمد. سيجد كلاهما طريقه إلى الجيش، علي كضابط حربي، عمل ملحقاً عسكرياً ثم نقل إلى جهاز المخابرات بعد العام 1966 في فرع اللاذقية، ثم عين نائباً لرئيس هذا الجهاز بعد انقلاب حافظ الأسد 1970، قبل أن يترأسه في العام 1974 ليكون ضمن الحلقة الحاكمة العليا في النظام. ومحمد كضابط فني جوي أول الأمر، قبل أن يعيّن، بمعية شقيقه، رئيساً لفرع المخابرات العسكرية بحلب خلال أعوام 1974 وحتى 1979، ثم مديراً للشركة السورية للنفط حتى العام 1990.

تبدأ علاقة عائلة دوبا بعالم النفط من هنا، وتمتد إلى الجيل الثاني عبر محمد بن علي الذي دخل، في النصف الثاني من التسعينات، في شراكات مع رامي مخلوف ومفلح بن محمود الزعبي، في صفقات نفط عراقي ضمن ما كان يعرف باتفاقية النفط مقابل الغذاء، كان أشهرها استجرار نفط عراقي، ثم بيعه على أنه نفط سوري إلى إسرائيل عبر وسيط.

في أيار 2012، خطف محمد علي دوبا في ظروف غامضة، ويرجح أن يكون خطفه حصيلة صراعات خاصة مع منافسين تجاريين. أما شقيقه نضال فآثر الابتعاد مبكراً والإقامة في بريطانيا. ليستأنف سامر، الشقيق الأصغر، إدارة أموال العائلة.

في قصره بقرفيص يمضي علي دوبا تقاعداً طويلاً ومريحاً. والمؤسف في كل حكايته أنه سيموت، على الأغلب، في بيته مثل أي رجل عادي دون أن يخضع لمحاكمة.

مجلّة عين المدينة نصف شهرية سياسيّة متنوعة مُستقلة

عضو الشبكة السورية للإعلام المطبوع

SNP

ayn-almadina.com
info@ayn-almadina.com

@AynAlmadina

/3aynAlmadina

- لا تعبر المقالات المنشورة بالضرورة عن رأي المجلة.
- ترحب المجلة بمساهماتكم غير المنشورة سابقاً.

من مخيمات النازحين في ريف المعرة الشرقي

خاص عين المدينة